



جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموسومة بـ:

شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية واقع وآفاق

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت

تحت إشراف:

د. مطهري كمال

من إعداد:

براهيم شهيناز

بوترفاس منال

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	أستاذ محاضر-أ-	د. بن سبع إلياس
مشرفاً	أستاذ محاضر-أ-	د. مطهري كمال
مناقشاً	أستاذ محاضر-أ-	د. وراة فؤاد

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا
يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ
[11 :المجادلة]

صَدَقُ اللَّهُ الْعَظِيمُ



قال الله تعالى: " وأما بنعمة ربك فحدث "

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل عليه لولا فضل الله علي
أهدي ثمرة جهدي الذي بنوره مضيت في طريقي وزرع في قلبي البسمة
وكان مثلي الأعلى "أبي الغالي حسين" أطال الله في عمره
وإلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي عائشة"
عسى أن يحفظها الله لي

وإلى أخوتي " أسماء وعبد الكريم" أسأل الله أن يحفظهما
وإلى جدي " رقية والخادم" حفظهما الله لي وأطال الله في عمرهما
وأرجوا لهما الشفاء العاجل
وإلى كتاكت العائلة "رنيم بتول" و"رهف" و"هديل" حفظهما الله لنا
وإلى جدي "محمد" أطال الله في عمره ورحم الله جدي "بن زيان"
وأسكنه فسيح جناته
إلى أساتذتي في مسيرتي العلمية، كل من علمنا حرفا وأخذنا إلى طريق
العلم والمعرفة

شهيناز

إلى أحبائي وأصدقائي

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفعوا الله الذي آمنو منكم و الذي آتوا العلم درجات و الله بما تعملون
خبير)

حمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اشكر الله عز وجل اشكر امي حبيبيتي " مليكة" و أبي "عبد القادر" و اخواتي "فاطمة
، يسري ، خضرة، ملاك، لخضر، محمد"
رحم الله موتانا و اسكنهم فسيحة جناته
شكر و تقدير الى استذتنا الكرام
شكر و تقدير لزملاء الدراسة.....

وإلى براعم العائلة " سامي، حسام ، رسيم، نسرين"
الشكر و التقدير لكل من ساعدني و لو بكلمة طيبة جزاكم الله كل خير.

"منال"

شكر وتقدير

قال تعالى: " وما بكم من نعمة فمن الله "
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
ونشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل
يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ
مطهري كمال

الذي تفضل بإشراف على توجيهنا ونصائحه التي تكرم
بها علينا من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع
فله منا وافر الثناء وخالص الدعاء

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة لما خصصوه من وقت وجهد في مراجعة وتقييم هذا العمل

قائمة
المحتويات

الصفحة	
	الإهداء
	شكر وعرافان
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والشبابيك الإسلامية.
2	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
2	المطلب الأول: نظرة عامة حول البنوك الإسلامية.
2	أولاً: مفهوم البنوك الإسلامية.
4	ثانياً: نشأة البنوك الإسلامية.
7	المطلب الثاني: نظرة عامة حول البنوك التقليدية.
7	أولاً: مفهوم البنوك التقليدية.
8	ثانياً: نشأة البنوك التقليدية.
10	ثالثاً: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
11	رابعاً: صيغ التمويل في البنوك التقليدية.
13	المبحث الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
13	المطلب الأول: ماهية شبابيك الصيرفة الإسلامية وأهدافها في البنوك التقليدية.
13	أولاً: تعريف شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
14	ثانياً: نشأة شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
15	المطلب الثاني: أهداف وخصائص شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
15	أولاً: أهداف شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
16	ثانياً: خصائص شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
16	المطلب الثالث: الآراء الاقتصادية حول شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.
16	أولاً: وجهة النظر المؤيدة لإنشاء شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية.
16	ثانياً: وجهة النظر المعارضة لإنشاء شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية.
17	المبحث الثالث: تطبيق الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية.
17	المطلب الأول: أسباب فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية.
19	المطلب الثاني: تحديات إنشاء شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية.
20	المطلب الثالث: منتجات التمويل التي تقدمها الشبابيك الإسلامية.
21	خاتمة الفصل الأول.

22	الفصل الثاني: دراسة حالة الشبابيك الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي- عين تموشنت-
23	المبحث الأول: تقديم الشباك الإسلامي ببنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت.
23	المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.
23	أولاً: تعريف ونشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.
24	ثانياً: مهام وخدمات بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.
26	المطلب الثاني: تجربة شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي -عين تموشنت-
27	أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي.
29	ثانياً: التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في بنك (BEA) وكالة عين تموشنت.
29	المطلب الثالث: حسابات وصيغ التمويل في الشبابيك الإسلامية وكالة عين تموشنت.
31	أولاً: الحسابات المتاحة في شباك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت.
34	ثانياً: صيغ التمويل المتاحة في شباك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت.
35	المبحث الثاني: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي عين تموشنت
35	المطلب الأول: بيانات الصيرفة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت
36	أولاً: الموارد والحسابات
38	ثانياً: تمويلات شباك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت.
38	المطلب الثاني: طريقة منح التمويل في مرابحة العقارات لدى وكالة عين تموشنت.
38	أولاً: الوثائق المطلوبة لغرض الاستفادة من التمويل.
39	ثانياً: الدراسة التقييمية في إطار اتفاقية المرابحة العقارية.
39	ثالثاً: إصدار التمويل.
40	خاتمة الفصل.
42	الخاتمة
46	قائمة المصادر والمراجع.
53	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
6	نشأة وتطور البنوك الإسلامية.	01
9	نشأة وتطور البنوك التقليدية.	02
11	أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.	03
27	المنتجات الإسلامية التي تقدمها وكالة عين تموشنت	04
35	موارد الصيرفة الإسلامية إلى غاية 30 نوفمبر 2023.	05
37	استعمالات الصيرفة الإسلامية للفترة 31 ديسمبر 2023.	06

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي ووكالة عين تموشنت	01
27	الإطار القانوني والتنظيمي للشبابيك الإسلامية.	02
34	صيغ التمويل المتاحة لدى وكالة عين تموشنت.	03
36	عدد الحسابات المحققة في وكالة عين تموشنت خلال الفترة 31 /12/ 2023.	04
38	عدد الملفات المحققة في وكالة عين تموشنت خلال الفترة 31 /12/ 2023.	05

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
47	أهداف العمل (نشاط التمويل الإسلامي لسنة 2023).	01
48	شهادة المطابقة الشرعية حساب التوفير الإسلامي.	02
49	شهادة المطابقة الشرعية حساب وديعة استثمارية مطلق (أفراد/شركات).	03
50	شهادة المطابقة الشرعية تمويل عقار بصيغة المرابحة.	04
51	شهادة المطابقة الشرعية تمويل سيارة بصيغة المرابحة.	05
52	شهادة المطابقة الشرعية تمويل التجهيزات بصيغة المرابحة.	06
53	شهادة المطابقة الشرعية شباك الصيرفة الإسلامية.	07

المقدمة
العامّة

مقدمة:

شهدت البنوك الإسلامية انتشاراً وتطوراً ملحوظاً بعد الازمة المالية العالمية 2008 بحكم مساهمتها في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً، الأمر الذي جعل البنوك التقليدية تتبنى المنتجات المالية الإسلامية، فسعت الجزائر الى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية بداية مع إصلاحات قانون النقد والقرض لسنة 1990.

ونظراً للتطور السريع الذي تشهده الصيرفة الإسلامية وقيامها كبديل مقترح للبنوك التقليدية خاصة في الدول الإسلامية نظراً لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون من الضروري أن تعيد هذه الدول التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية للاستجابة لهذا النوع من التمويل ومحاولة تحويلها إلى استخدام الصيرفة الإسلامية.

فلقد حققت البنوك الإسلامية في الأعوام السابقة عاملاً لجذب البنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية، حتى في بعض أشكاله، ولقد تعددت أشكال عديدة لممارسة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، فبينما قدم بعضها أشكال تقديم خدمة مصرفية إسلامية ضمن خدماتها التقليدية، أنشأ بعضها نافذة إسلامية في إطار وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي، وأنشأ البعض الآخر أنشئ فروعاً إسلامية مستقلة، وكان الشكل الأخيرة هو الأكثر نجاحاً وشعبية، خاصة إذا كانت هناك رقابة قانونية عليه، بل إنه الأقدر على الإعداد لتحويل البنك التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية.

ومع نهاية القرن الماضي انتشرت ظاهرة فتح نوافذ وشبابيك إسلامية لدى البنوك الربوية، بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية دولياً، وهكذا كان لزاماً على البنوك التجارية الجزائرية مواكبة هذا التطور للمساهمة بشكل أكبر في تعبئة المدخرات المالية، وكذلك لفتح المزيد من الفرص أمام الافراد للاستفادة من الخدمات المصرفية الإسلامية وذلك من بفتح نوافذ وشبابيك لتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

● إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح مشكلة هذا البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:
كيف يمكن للشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية المساهمة في تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل التحديات الموجودة؟

ومن أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الغاية وراء فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية؟
- ما هو الاختلاف بين خدمات الشباك الإسلامي والشباك التقليدي في البنوك التقليدية؟
- ماهي التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية في للبنوك التقليدية الجزائرية؟

● فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل الغاية وراء فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في جذب عدد كبير من المتعاملين للصيرفة الإسلامية.

- الشبابيك الإسلامية في البنك التقليدي تقدم خدمات تمويلية مصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

- هنالك عدة تحديات تواجه الشبابيك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية من بينها البيئة القانونية ونقص في الموارد البشرية المؤهلة.

• أهمية دراسة الموضوع.

يعتبر موضوع شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر من مواضيع الساعة، ويعتبر أيضا من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة والاهتمام، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى انتهاج الصيرفة الإسلامية، وذلك لما توفره من استثمارات فعالة وحلول تمويلية.

• أهداف البحث.

- هذه الدراسة تميزت ببعض الأهداف وسوف نلخصها كالآتي:

- معرفة مفهوم البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

- معرفة مفهوم الشبابيك الإسلامية ومميزاتها وأهم أهدافها.

- توضيح الأسباب التي أدت إلى نشئها.

- أهم التحديات التي تواجه الشبابيك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

• أسباب اختيار الموضوع.

من الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي:

- أسباب ذاتية: تتمثل في الميول الشخصي للأبحاث الرامية لتطبيق تعاليم الدين الإسلامي وبحكم مجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي، الفضول والمقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

- أسباب موضوعية: وهي تزايد انتشار البنوك الإسلامية وقيامها في وسط ربوي وهو ما استوجب على الباحثين دراستها والتوصل للنتائج التي تقيمها في عملها كذا التعرف بمثل هذا النوع من المواضيع، وكذا أهمية مجال الصيرفة الإسلامية في الوقت الراهن، والرغبة الشخصية للتعمق فيه.

• منهج الدراسة.

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بالشبابيك الإسلامية، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة بغية إسقاط نتائج الجانب النظري على الواقع، باستخدام المقابلة الشخصية والمعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

• صعوبات الدراسة.

-قلة المراجع باللغات الأجنبية والمصادر الأم في هذا الموضوع، مما حتم علينا أكثر مع المجالات والمداخلات المقدمة في المؤتمرات والندوات، وكذا أبحاث المجالات.
-وجود نقص في مصادر المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي، إضافة إلى ذلك حداثة نشأة النافذة بوكالة عين تموشنت لبنك الجزائر الخارجي.

• هيكل الدراسة.

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية و الشبايبك الإسلامية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، أما المبحث الثاني فتضمن شبايبك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية، أما المبحث الثالث فتضمن تطبيق الشبايبك الإسلامية بالبنوك التقليدية، أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة حالة الشبايبك الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول فتضمن تقديم الشباك الإسلامي ببنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت، أما المبحث الثاني فتضمن واقع نشاط شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين، متبوعة بجملة من الاقتراحات التي قمنا باستنتاجها.

• الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي تعالج موضوع فتح شبايبك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، إلا أنه تم اختيار مجموعة من الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع محل الدراسة يمكن ذكر أهمها كالتالي:

1-دراسة مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، جامعة حلب، 2014.

هدفت الدراسة إلى تبين مفهوم التحول وأسس عمل المصارف التقليدية والإسلامية وأسباب تحول المصارف التقليدية، وكذلك تم شرح آلية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، وتطرقنا إلى أهم المداخل المستخدمة والمتطلبات والعقبات التي تواجه هذه العملية، كذلك تقييم أداء المصارف التقليدية قبل وبعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، مع اقتراح نموذجاً للتحول الكلي يناسب طبيعة المصارف التقليدية في سوريا.

وخلصت الدراسة إلى أن مدخل التحول الكلي كان الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين جوهري في مؤشرات الدراسة مثل السيولة، والربحية والنشاط.

2-دراسة جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في معاملات المصارف الإسلامية كمدخل للتحول الكلي نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال نوافذ

التمويل الإسلامي من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك فرصة لأن تصبح الجزائر بوابة لأفريقيا في مجال الخدمات المالية الإسلامية، إذا سمحت بافتتاح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية.

3-دراسة نصيرة بن السليت، عبد الرحمان القري، **تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نشأة العمل المصرفي الإسلامي وكذا التعريف بالبنوك الإسلامية، والتعرف على مفهوم النوافذ المصرفية الإسلامية والأسباب الدوافع لإنشائه والتعريف بأهم المنتجات المصرفية الإسلامية، وأيضاً معرفة المتطلبات الأزمة في فتح البنوك التقليدية الجزائرية للنوافذ (الشبابيك) الإسلامية.

4-دراسة مولود قنوش، **فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود**، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 94-105، جامعة البويرة.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لظاهرة توجه العديد من البنوك التقليدية لفتح نوافذ تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، بالرغم من اختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية التابعة لها.

5-دراسة الأمين بن كابو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، ص 540-560، جامعة الجيلالي ليايس الجزائر، 01-09-2022.

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بالجانب المفاهيمي للنوافذ الإسلامية وكذا التطرق لتجربة الجزائر مع المصرفية الإسلامية عموماً والنوافذ الإسلامية خصوصاً وكذا التعرف على التحديات التي تمنع تعزيز انتشار وتطور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

6- علالي رزيق، **فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية وسبل الاستفادة من التجارب الرائدة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي 2019-2020.

هدفت هذه الدراسة على معرفة دور الصيرفة الإسلامية من خلال الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الاستفادة من التجارب الرائدة وكمدخل للتحويل التدريجي نحول العمل المصرفي الإسلامي ومدى مساهمة في تعبئة موارد المخزونات خارج القنوات المصرفية التقليدية كجزء من الحل لازمة منح الموارد نتاج تدنى أسعار النفط في السوق العالمية.

الفصل الأول :

الإطار النظري
للبنوك الإسلامية
والبنوك
التقليدية
والشبابيك
الإسلامية

تمهيد:

تؤدي البنوك التجارية دوراً حيوياً في تجميع الودائع والقيام بتوظيفها فلذلك تعتبر من أهم الركائز التي تستند عليها أي مهمة اقتصادية، كما تعبر عن كفاءة أدائها وفعالية أنشطتها التي تقوم بها، بما تتطلبه من سيولة ربحية وأيضاً من أمان، تحقيقها، كما إن البنوك الإسلامية هي ليست مجرد مؤسسات تجارية استثمارية وإنما هي عبارة عن مؤسسات مصرفية غرضها تحقيق الربح وذلك وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

فالنوافذ الإسلامية تعني عموماً بأنها كيان مالي مملوكة لبنك تقليدي في نشاطها عن نشاطات البنك الأم، ويقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

بناء على هذه سنتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، من خلال تعريفهما ونشأتهما..... والفروق الجوهرية بينهما، وكذا التطرق إلى شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية، وهذا ما تطلب منا دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المبحث الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.

المبحث الثالث: تطبيق الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

تلعب البنوك الإسلامية والتقليدية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب أموال المودعين أو عند منح تمويلات للمستثمرين، ولكن البنوك الإسلامية تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من أسس المعاملات في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول البنوك الإسلامية.

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية، كما أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة الاكنتاز وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التي عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي.

أولاً- مفهوم البنوك الإسلامية:

لا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها وهذه التعاريف المتعددة تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة وهذه التعاريف المتعددة تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة إذ لم تتضمن معظمها ذات المضامين الأساسية، والتي منها ما يلي:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات نشاطها الرئيسي هو الوساطة المالية، وهي تعمل بروح تحقيق الأرباح وفقاً للشريعة الإسلامية، مع الاعتراف بالطبيعة غير المؤكدة لنتائج العمليات الممولة ولكنهم أيضاً يديرون البعد الاجتماعي والأخلاقي من خلال أعمالهم الخيرية. (zaid hizia, drrardja nazim, & talhaoui fares, 2022)

لقد عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة كالتالي: «يقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. (فلاق علي و سالمى رشيد، 2018، صفحة 165)

تعريف أحمد نجار: يعرف أحمد نجار البنوك الإسلامية على أنها «مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. (بورقية، 2011، صفحة 4)

وبناء على ما عرفه أحمد النجار يمكن القول ان البنوك الإسلامية احد أنواع الأجهزة المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها ، ذات طبيعة اجتماعية مبنية على المساهمة في تنميته المجتمعات و التحسيس بأهمية و مبادئ الدين الإسلامي كدفع الزكاة مساهمة منها فب تحقيق أسمى درجات التكافل الاجتماعي إضافة إلى تحقيق مصلحتها الخاصة و المتمثلة في تحقيق الأرباح من

التمويلات القائمة، و تميزها بالتنمية من خلال الوساطة التي تتقدم بها بين أدوات تمويل التنمية الاقتصادية، الاستثمار و الادخار. (طبيبي، 2009، صفحة 52)

البنوك الإسلامية هي كسائر البنوك سواء التجارية أو العقارية أو الصناعية أو الاستثمارية يناط بها مزاوله مختلف الأنشطة المصرفية التمويلية وغير التمويلية ، وبما يتفق مع متطلبات وقواعد الشريعة الإسلامية ، كما يمكن تعريفها بأنها مؤسسة مالية مصرفية مختصة بتجميع الأموال وتوظيفها في صورة صيغ و أساليب تمويلية مع متطلبات الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أهداً أو عطاء. (فراونة، 2018، صفحة 163)

عرفت كذلك بأنها: مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. (نصيرة و عبد الرحمان، 2021، صفحة 268)

يعرفها الدكتور مرسى سلامة على أنها «تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جهات لبناء مجتمع التكافل وتحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى مع الالتزام في كل ما يتعلق بذلك بقواعد الإسلام وما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية تحقيقاً كمفهوم التنمية الشاملة. (أبو بكر و حبية، 2017، صفحة 79)

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية في مجال تبادل المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية. (السبلاني، 2012، صفحة 84)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة إسلامية تقوم بدور الوسيط المالي، حيث تقدم منتجات بنكية وكذا القيام بالخدمات والأنشطة البنكية الأخرى والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ثانياً- نشأة البنوك الإسلامية:

ترجع بدايات المصرفية الإسلامية، بمفهومها الواسع، على الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية، فإن المتأمل للتاريخ الإسلامي يجد فيه تطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية. (مصطفى، 2006، صفحة 29)

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة ،وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ،

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات و الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، بدأت عام 1963م عندما أنشئت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق الإذخار توفير لصغار الفلاحين. (محمود حسين و حسين محمد ، 2006، صفحة 42)

يرى حسن صادق حسن أن سبب نشأة المصارف الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحت و شعور العالمية العظمى من البلاد الإسلامية أن المصارف الموجودة قائمة على التعامل بالربا، وجاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، أو كما تسمى أيضاً ببنوك خالية من الفائدة نتيجة للصحة الإسلامية التي يمكن إجراؤها إلى الخمسينات من القرن العشرين، عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية، يرى الآخرون أن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي تعود إلى 25 يوليو 1963. (بورقبة، 2011، صفحة 8)

لقد وردت الإشارات الأولى لفكرة المصرفية الإسلامية في كتابات عدد من الاقتصاديين الإسلاميين الباكستانيين، في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، وقد أكدوا جميعاً على الحاجة إلى البنوك التجارية من جهة، وعلى المساوئ مؤسسة القائدة في تلك البنوك من جهة أخرى ، واقترحوا مصرفية بديلة فقام على مبدأ تقاسم الأرباح و الخسائر، أما الكتابات المتخصصة بالمصرفية الإسلامية حصراً ، فقد بدأت بالظهور خلال عقدي الستينات و السبعينات، على يد واقتصاديين وعلماء باكستانيين ومصريين وعراقيين، وقد تم تبني الفكرة مؤسسياً في أوائل السبعينات، إذا تبناها مؤتمر وزراء المالية للبلدان الإسلامية الذي عقد في كراتشي عام 1970، وكذلك أول مؤتمر دولي للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976، وكذلك مؤتمر دولي للاقتصاد انعقد في لندن عام 1977. (نوري عبد الرسول، 2011، صفحة 183)

انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حيث أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك و وليدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة، ويمكن الوقوف على ما وصلته المصارف الإسلامية الآن من خلال الإحصائية المختصرة التالية والتي أعدتها شركة مكنزي اندكوا الأمريكية مؤخراً:

-حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ أكثر من 750 مليار دولار.

-أصول المصارف الإسلامية مجتمعة بلغ أكثر من 265 مليار دولار.

-استثمارات المصارف الإسلامية 450 مليار دولار.

-ستكون المصارف الإسلامية مسؤولة عن إدارة نصف مدخرات العالم الإسلامي خلال

العشر سنوات المقبلة. (محمود حسين و حسين محمد ، 2006، صفحة 43)

بالرغم من كون مفهوم البنوك الإسلامية مفهوماً حديثاً إلا أن ظهورها يعود إلى العصور القديمة من التاريخ، فتم استخدام تقنيات المالية الإسلامية من طرف العديد من التجار منذ قرون في الدول الإسلامية، و التي ظهرت بظهور الإسلام ،

إلا أن هذه الممارسات لم تكن سوى ممارسات عرفية ولم تؤطر من طرف القانون ، تم ظهرت أول المحاولات الرسمية من طرف الاقتصاديين والمصرفيين لاستخدام هذه التقنيات سنة 1940م في ماليزيا-باكستان-ثم في مصر، ففي ماليزيا تأسست أول مؤسسة مصرفية تعمل على توفير مدخرات الأشخاص لأغراض الحج سنة 1963م ، وتم في نفس السنة انشاء بنك ادخار محلي من طرف رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية السابق " أحمد النجار " في مصر، والذي كان يوجه الأموال التي يجنيها إلى تمويل القطاع الزراعي .في سنة 1972،قامت الحكومة المصرية بتأميم البنك وأصبح يأخذ اسم " بنك ناصر الاجتماعي" الذي اهتم بالخدمات الاجتماعية مثل جمع و صرف الزكاة وتقديم القروض الحسنة. (بوقطاية سلمى و مارزي عبد الحفيظ، 2018، صفحة 281)

إن البداية العملية للبنوك الإسلامية كانت في مصر سنة 1963م، وذلك بتأسيس بنك ادخار محلي إسلامي ثم يتم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع في مدخرات الناس تحت إشراف بنك ميت غمر، ويعود الفضل في إنشائه إلى عالم الاقتصاد الإسلامي لفكرة إنشاء البنك لدى أحد أعضاء قيادة الثورة فصدر مرسوم جمهوري تحت رقم 17\1961 يأذن له في إنشائه في المكان المحدد له وهو ميت غمر. (آسية هتشان و حرز الله كريم، 2019، صفحة 97)

الجدول رقم (01): نشأة وتطور المصارف الإسلامية.

الدولة	الحدث	العام
ماليزيا وباكستان	بدأت أقدم محاولة لفكرة المؤسسات المصرفية التي تسعى للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال إنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفائدة.	الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين
جمهورية مصر العربية	أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي وذلك من خلال إنشاء مصارف أطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية والتي أسسها الدكتور أحمد النجار.	1963
جمهورية مصر العربية	إنشاء مصرف الناصر الاجتماعي والذي يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً.	1971
المملكة العربية السعودية	بدأ الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية.	1972
دولة الإمارات العربية المتحدة	البداية والولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بتأسيس مصرف دبي الإسلامي.	1975

المصدر: (مريم، 2014، الصفحات 5-6)

المطاب لثاني: نظرة عامة حول البنوك التقليدية

أولاً- مفهوم البنوك التقليدية:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت المصاريف التقليدية ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:
إن المصارف التقليدية هي المصارف تربو مضاربها على نفعها ، وليس أبلغ ما يدعوا إلى الانتهاء منها، و المسارعة في تغييرها من تعاملها بالربا "في المصارف التقليدية بنت الربا وأما، ووجود الربا-ذلك السرطان الشيطاني المدمر-يعد مخالفة جذرية لنظرية الإسلام فيما يجب أن يكون عليه القرض ، و التي تعد بالطبع أحد أركان التعامل في مجتمع إسلامي ، فهي تقوم بعمليات كثيرة محرمة، وهي معروفة شائعة في كتب الاقتصاد المختلفة، وقد لا يتسع المقام لسردها علاوة على ذكر المفاصد المترتبة عليها، إلا أن الربا هو العلامة الفارقة و السمة الظاهرة للمصارف التقليدية ،وهو السبب الرئيسي في فسادها. (دحاك ، 2022)

تقوم البنوك التجارية (التقليدية) بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات، كما أن السمة الأساسية للبنوك التجارية(التقليدية)تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقداً دفترية أي نقود مصرفية، وهذه الخاصية للبنوك التجارية (التقليدية) إنها تميز تلك البنوك على البنوك المتخصصة. (محمد عبد الفتاح، 2006، صفحة 07)

يعتبر البنك مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى، ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات، كما يعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال التعامل مع مجموعة من الخدمات المالية، وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية. (بلعابد و لمطوش، 2023، صفحة 363)

تعتبر البنوك التقليدية مؤسسات اقتصادية ذات طابع تجاري تسعى كغيرها من المؤسسات التجارية الأخرى الى تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح إلا انه يختلف عنها في ان مجال نشاطها ليس سلعا ولا خدمات كباقي المؤسسات، وانما يمثل دوره في الوساطة المالية والمتاجرة بالأموال، فهو يفترض الأموال، والفرق بين الفائدتين يمثل أرباح البنك من هذا العمل. (سفيان، 2019، صفحة 05)

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان ويطلق عليها في بعض الأحيان تسمية بنوك الودائع، وتزاول التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. (nisrine, 2018, p. 52)

يعتبر المصرف التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، في المصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين من لديهم أموالاً فائضة ومن يحتاجون لهذه الأموال، ومن المعروف بأن المصرف التجاري يعتبر أهم الوستاء الماليين في الاقتصاد، وعلى أساس ذلك باث المصرف التجاري هو منشأة أو شركة مالية تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض بقصد الربح. (صلاح الدين، 1997، صفحة 71)

تعرف البنوك التقليدية بأنها مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين)، أين تتحصل هذه الأخيرة على أرباح نتيجة الفرق بين الفائدة المطبقة على العمليتين (إيداع واقتراض). (بن زكورة، 2021، صفحة 239)

يمكن أن نعرف المصرف التجاري استناداً إلى وظيفته الرئيسية بأنه «المنشأة التي تتخذ من الإتجار في النقود حرفة لها..» وتقوم المصارف التجارية كذلك بإصدار الشيكات وتحصيلها، وطرح القروض العامة الخاصة، والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن والتمينة، وغير ذلك من العمليات المصرفية التي ينص عليها قانون التجارة، أو قضى العرف أنها من أعمال المصارف التجارية، ويجب أن تتخذ المصارف التجارية شكل شركات مساهمة عامة وذلك فيما عدا فروع المصارف الأجنبية. (صلاح الدين، 1997، صفحة 12)

ثانياً- نشأة البنوك التقليدية وتطورها:

ومن خلال الجدول التالي سوف نبين تطور البنوك التقليدية:

الجدول رقم (02): نشأة وتطور المصارف التقليدية.

العام	الحدث	الدولة
1157	إنشاء أول مصرف بمفهومه الحديث وذلك في مدينة البندقية.	إيطاليا
1668	إنشاء أول مصرف مركزي والمتمثل ب riksbank والذي سمي مصرف السويد المركزي ومن ثم إنشاء المصرف المركزي البريطاني ثم المصرف المركزي الفرنسي.	على مستوى العالم
القرن الثامن عشر وما بعد	انتشار المصارف في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم.	على مستوى الدول الإسلامية
1898	افتتاح أول مصرف تقليدي في دولة إسلامية والذي تمثل ب «مصرف الأهلي المصري» الذي تأسس برأسمال قدره 500,000 جنيه إسترليني.	على مستوى العالم
القرن العشرين	تعرضت العديد من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وأزمات سيولة أدت إلى إفلاس معظمها، مما أدى إلى وقوع الاقتصاد العالمي في العديد من الأزمات والتي من أهمها (أزمة الكساد العظيم في عام 1929 وأزمة المديونية في عام 1980 وأزمة	على مستوى دول العالم

	<p>دول جنوب شرق آسيا في عام 1997.</p>	
<p>على مستوى العالم</p>	<p>شهد القرن الواحد العشرون أيضاً عدة أزمات أهمها أزمة البرمجيات و الأسهم الصناعية في عام 200-2002 ثم أزمة البورصات الخليجية في عام 2006 إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 و التي تعد الأسوأ من نوعها و التي أثبتت للعالم أن النظام الرأسمالي المرتكز على الفائدة المصرفية نظام غير صالح وهو نظام الأزمات المتكررة و من جهة أخرى بينت الأزمة متانة الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية مما أفسح المجال للمصرفية الإسلامية المتمثلة في المصارف الإسلامية، و أصبحت المصارف الإسلامية منافساً قوياً للمصارف التقليدية في العالم بأسره، وفي أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص إذا اتجهت بعض المؤسسات المالية العالمية على تطوير منتجات وخدمات ذات طابع إسلامي مثل " بنك مورغان ستانلي " و " سيتي بنك " ، كما قامت بعض الدول (بريطانيا فرنسا) بإجراء تعديلات مالية وقانونية تتيح للمؤسسات المالية مزاوله أنشطة التمويل الإسلامي.</p>	<p>القرن الواحد والعشرون حتى الآن</p>

المصدر: (مريم، 2014، الصفحات 3-4)

ثالثاً- مقارنة ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

الجدول رقم (03): أهم الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

النشأة	- نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة.	- أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية.
المفهوم	- أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	- مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
طبيعة الدور	- مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/المودعين والمستثمرين.	- لأ يتم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية الوساطة المالية بأدوات استثماريه يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.
أساس التمويل	- يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	- يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.
صفة المتعامل معه	- مودع و مدخر فهو مقرض و دائن أو مقترض و مدين و كلاهما على أساس الفائدة. - مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	- صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والضمان. - صاحب حساب استثماري فهو رب مال.
الحضوري والجائر	- يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. - يحضر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعمالها. - يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	- مشتري/بائع - مؤجر/مستأجر في جميع أنواع البيوع الحلال. - مشارك.
الادخار	- يبيح البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.	- يجوز له ممارسة التجارة و الصناعة وتملك البضائع وشراء

العقارات و التعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.		
-يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.	-يعتمد على الاقتراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.	المتاجرة على الملكية

المصدر: (آيت قاسي ، مطاهري ، و مسيليتي، الصفحات 15-16)

رابعا- صيغ التمويل في البنوك التقليدية:

1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

تشير النشاطات الاستغلالية إلى المدة الزمنية التي تستغرقها المؤسسة في إنتاج السلعة في صفة نهائية يتم عرضها في السوق وهي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى مدتها سنة على الأكثر أي 03 شهرا حيث سميت بالدورة الاستغلالية لأنها تكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج وتشمل كل من:

أ. القروض العامة:

وهي تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمؤسسات التي تحتاج إليها بسبب تأخير تحصيل الإيرادات الجارية عند دفع النفقات وتستخدم هذه التمويلات لتغطية نفقات الاستغلال كتمويل المخزونات، تسديد الفواتير وغيرها وتكون على عدة صيغ منها:

- قروض تسهيلات الصندوق.

-قروض السحب على المكشوف.

- قروض الموسم.

-قروض الربط.

ب. القروض الخاصة:

وهي قروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين، ويمكن حصرها في: (سليمان، 2015، الصفحات 50-53)

- تسبيقات على البضائع.

- تسبيقات على الصفقات العمومية.

- الخصم التجاري.

- القروض بالإمضاء.

2-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تمثل القروض لتمويل نشاطات الاستثمار إلى العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول اما على وسائل الإنتاج، معدات، واما عقارات، وعليه فالاستثمار عن إنفاق حالي ينتظر من وراءه عائدات أكبر في المستقبل ويعتبر تحقيق أرباح من وراءه ضمانات أساسية التي تسهل عملية التسديد فيما بعد، وعليه قروض الاستثمار تتمثل في: (الطاهر ، 2007، الصفحات 74-76)

أ. قروض متوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات (المعدات والأدوات)، ونظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال

إضافة إلى وجود مخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض، حيث تنقسم القروض متوسطة الأجل إلى قسمين وهما:

- القروض القابلة للتعبئة.

- القروض غير القابلة للتعبئة.

ب. قروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها و كذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة وهي موجهة بالخصوص على العقارات والأراضي وغيرها ونظرا لطبيعتها من حيث المبالغ الضخمة و المدة الطويلة فتقوم بها المؤسسات المتخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها، لكن رغم ذلك إلى أنها تنطوي على عدة مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات إلى إيجاد حل لتخفيف من درجة هذه المخاطر عن طريق اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو قيام بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل. (عبد المطلب، 2005، الصفحات 113-115)

المبحث الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

في ظل إدخال البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونمو هذه الظاهرة في معظم الدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية التي قد أعادت النظر في مختلف حساباتها وذلك من أجل الدخول الى ميدان العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك اما من خلال انشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ تقدم الخدمات الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية شبابيك الصيرفة الإسلامية وأهدافها في البنوك التقليدية.

أولاً: تعريف شبابيك الصيرفة الإسلامية:

الشباك لغة: النافذة تُشَبَك بالخشب أو بالحديد. (الطلاب، صفحة 484)

الشباك اصطلاحاً:

وردت تعاريف كثيرة في هذا الصدد كل عرفها حسب أسلوبه الخاص وميولته العلمية والعقائدية نذكر منها:

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس خدمات مالية إسلامية «على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعاً أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (صالح و معارفي، 2014، صفحة 159)

عرفها البعض الآخر، وفقاً لهذا الشكل يقوم المصرفية التقليدي تخصيص نوافذ إسلامية في الفروع التقليدية تلبية لحاجة العملاء الراغبين في التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية، وقد أخذت به ماليزيا سابقاً كأول تجربة في العام ويثير الأخذ بهذا بداية للتحويل إلى العمل المصرفي الإسلامي في العالم. (محمد عبد الحميد، مقدمة في المصارف الإسلامية، 2020، صفحة 159)

إذن فالنوافذ الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي، وخضوعها لهيئة رقابة شرعية وإطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها، بالإضافة أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، وفي بعض البنوك تقتصر على الواحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية. (ختروسي، 2022، صفحة 63)

كما جاء في المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقاعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات (التقليدية في الجزائر)، يُقصد بـ "شباك الصيرفة الإسلامية"، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مُكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. (قنوش، 2023، صفحة 95)

يعني تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بفتح شبابيك إسلامية وهو أن يقوم المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز أو في فروعته التقليدية، لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية دون غيرها. (ابراهيم سعيد و محمد بوحجلة، 2022، صفحة

(399)

تعرف النافذة الإسلامية بأنها عبارة عن قسم مستقل في البنك التقليدي أو احدى فروع ولا يكون في مبنى مستقل بذاته لان ذلك هو شكل الفرع الإسلامي، وتشرف على هذه النوافذ الإسلامية هيئة رقابة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية ويجب ان يتمتع القسم بالاستقلالية التامة عن باقي اعمال وأنشطة البنك التقليدي. (سفيان، 2019، صفحة 42)

ومنهم من عرفها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويسمى البعض النظام المزدوج أي أن البنك التقليدي يقدم خدمات مصرفية إلى جنب المعاملات التقليدية. (حفصي، 2017، صفحة 191)

ويمكن تعريف الشبابيك الإسلامية أيضا «الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (سمية بوكايس و نصيرة زوطاط، 2021، صفحة 63)

يمكن تعريف النافذة الإسلامية على انها خدمة أو قسم منفصل في البنك وقد تم فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في جميع أنحاء العالم ولاسيما استيعاب ووضعها في سوق القطاع المصرفي. (zaid hizia, drrardja nazim, & talhaoui fares, 2022, p. 533)

ثانياً: نشأة شبابيك الصيرفة الإسلامية.

إن فكرة انشاء شبابيك صيرفة الإسلامية تابعة لبنوك تقليدية ، تعود على بداية ظهور البنوك الإسلامية، وانتقال فكرة انشائها من الجانب النظري الى الواقع العملي، ومع تحقيق هذه البنوك لنجاحات باهرة وكذا رغبة المواطنين في اقتناء منتوجاتها المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، بدأت بعض البنوك التقليدية تفكر في ولوج عالم الصيرفة الإسلامية سنة 1980 عندما حصل بنك مصر على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع " الحسين للمعاملات الإسلامية." (عبير و محمد عدنان، 2022، الصفحات 45-46)

في الجزائر دخلت تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في قطاعها المصرفي لأول مرة في ظل النظام 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، تحت مسمى شبك المالية الإسلامية، هذا النظام الذي كان أهل الاختصاص ينتظرون منه الكثير. (عبير و محمد عدنان، 2022، صفحة 46)

تعود فكرة انشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في مطلع السبعينات عندما حاولت بعض البنوك التقليدية التشكيك في مصداقية عمل البنوك الإسلامية و التي باءت بالفشل، فتقدمت باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم من خلالها منتجات و خدمات مصرفية، وكان " بنك مصر" في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت لإنشاء فروع إسلامية تابعة له وكان هذا في سنة 1980 وأطلق عليه " فرع حسين للمعاملات الإسلامية"، ومن ثم تبعه البنك الوطني المصري ثم البنك الأهلي التجاري السعودي. (سفيان، 2019، صفحة 43)

أما في الجزائر فقد أدى إصدار قانون 90-10 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية و الأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام وخاص) بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام، حيث اعتمد البنك من قبل الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات، كانت بدايتها بإصدار النظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018، الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ولتدعيم العملية تم إصدار النظام 20-02، الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات. (ختروسي، 2022، الصفحات 64-65)

المطلب الثاني: أهداف وخصائص الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية.
أولاً: أهداف شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

للنوافذ الإسلامية أهداف كثيرة سنقوم بذكر البعض منها في النقاط التالية وهي:

- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
 - تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي، بالإضافة الى التنمية في القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
 - تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الافراد والشركات. (اسماء، 2022، الصفحات 633-634)
- ثانياً: خصائص شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.**

هنالك بعض الخصائص التي تتميز بها شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية سنذكر البعض منها:

- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون مثقفة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم اساساً على الفائدة الربوية.
- يخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.
- تتمثل اهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاجارة، بينما يقتصر الامر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وان اختلفت صورها ومسمياتها في منح القروض الربوية.
- عند حاجة النوافذ الإسلامية الى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على ان تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر. (اسماء، 2022، صفحة 644)

المطلب الثالث: الآراء الاقتصادية حول شبابيك الصيرفة الإسلامية.

على الرغم من أن فكرة إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدراً كبيراً من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها قد لاقت أيضاً قدراً من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضاً بالصيرفة الإسلامية. وبطبيعة الحال فإن لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة، وهو ما نتناوله باختصار فيما يلي:

أولاً- وجهة النظر المؤيدة لإنشاء شبابيك إسلامية في المصارف التقليدية:

- أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام المصارف التجارية بافتتاح شبابيك إسلامية لها سيكون بمثابة:

- اعتراف منها الجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي،
- اعتراف منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي،
- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة،
- التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلاً من المواجهة بينهما،
- خطوة أولى نحو "أسلمة" أي من هذه المصارف أو بعضاً منها، (جعفر هني، 2017، الصفحات 96-97)

ثانياً- وجهة النظر المعارضة لإنشاء الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية:

- إن الشبابيك الإسلامية (أداة لركوب الموجة)، وتشويها للصورة ويفترضون أن التوجه ليس بدافع إيماني وإنما بدافع مادي فقط.

- أنه من غير المتصور عقلاً في نظرهم أن يوجد في المصرف التقليدي فروع تقدم المنتجات الإسلامية لاختلاف طبيعة العمل بينهما، واختلاف المبادئ التي تحكم كلا العاملين، لاعتقادهم بصعوبة فصل الأموال المختلطة للفروع الإسلامية عن أموال الفروع التقليدية.

- عدم وجود إطار قانوني في الدول الإسلامية يضبط إنشاء هذه الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، كما أنها في نظر البعض تمثل تهديداً للمصارف الإسلامية ذاتها.

(محمد عبد الحميد، مقدمة في المصارف الإسلامية، 2020، صفحة 161)

المبحث الثالث: تطبيق الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت ماهية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والشبابيك الإسلامية، نشأتها وأهدافها وخصائصها والآراء الاقتصادية حول فتحها، سنتطرق في هذا المبحث إلى دوافع ومتطلبات فتح الشبابيك الإسلامية والمنتجات التي تقدمها ووجهة النظر في إنشاء الشبابيك الإسلامية.

المطلب الأول: أسباب فتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية.

هنالك عدة أسباب جعلت من البنوك تفتح شبابيك إسلامية سنذكر البعض منها في النقاط

التالية:

-إن أسباب نشوء الشبابيك الإسلامية تختلف من بنك لآخر، ومن أهم هذه الأسباب التي تؤدي إلى فتح الشبابيك الإسلامية سوف نذكر بعضها:
-رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال والمدخرات للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
-تلبية الطلب الكبير والمتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث ان فئة كبيرة من الافراد والمتعاملين في كثير من المجتمعات الإسلامية ترفض التعامل مع البنوك الربوية.
-إيجاد حلول دون اللجوء على انشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
-المحافظة على زبائن البنك والنزوح على البنوك الإسلامية.
-حب المنافسة والتقليد ورغبة بحضور اسم البنك في هذا الميدان الجديد. (نصيرة و عبد الرحمان، 2021، صفحة 270)

-المطلب الثاني: تحديات الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية.

تنشط النوافذ الإسلامية ومعها البنوك الإسلامية في ظل واقع مليء بالصعوبات والمخاطر تحول دون انتشارها ونموها والتوسيع في منتجاتها البنكية ويمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي:
1-البيئة القانونية:

ومن أهم ما تحتاجه البنوك الإسلامية في الجزائر هو إيجاد الإطار القانوني الملائم لعملها فبالرغم من صدور التنظيم رقم 20-02 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و الذي ساهم في رفع الحصار عن المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر إلا أنه يبقى غير كاف فالبنوك الإسلامية عموماً و النوافذ الإسلامية تختلف في طبيعة عملها عن البنوك التقليدية وبالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة هذه البنوك في تحقيق متطلبات عملاتها في تطبيق صيغ التمويل اللاربوية ، فوجود إطار قانوني خاص بها يسهم في توفير بيئة مصرفية ملائمة لنشاط هاته المؤسسات.

من المعلوم أن القانون الذي ينظم عمل البنوك حالياً في الجزائر هو الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض والذي لا يتضمن مواد خاصة بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي يقول عنه الخبراء أنه لا يتبع لاحتضان المؤسسات المالية الإسلامية.

كما أن القانون التجاري يعتبر احد معيقات تطور الصيرفة الإسلامية في حالة ما إذا أراد البنك الإسلامي استثمار جزء من أمواله في الصكوك الإسلامية فالقانون التجاري الجزائري لا يعترف بأداة مالية اسمها الصكوك الإسلامية ولا يتيح إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة ومشاعة في أعيان أو منافع و خدمات ، أو حصص في شركات دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين ، فالقيم المنقولة التي يتيحها القانون لشركات الأسهم إصدارها هي إما أسهم) وهي لا تشكل بديلا عن الصكوك بجميع أنواعها) او سندات بفائدة ربوية محرمة. (محمد الأمين و مناد، 2022، صفحة 554)

2- نقص في الموارد البشرية المؤهلة:

العنصر البشري المتخصص و المتكون يساهم في المعرفة الكاملة بأصول المعاملات الإسلامية و التأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار و الخدمات المالية الإسلامية ، مما يساعد على إزالة الكثير من الثغرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية وهو ما يكاد ينعدم في الواقع الجزائري ولعل أهم الأسباب هو غياب مراكز تعليم و تدريب متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية ، التأخر في إدراج التخصصات المالية الإسلامية على مستوى كليات الاقتصاد الجزائرية ، عدم الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية و الدولية من منشورات المواقع المتخصصة على شبكة الأنترنت خاصة منها منشورات العهد الإسلامي للبحوث و التدريب.

إن تأهيل الكوادر المصرفية الإسلامية يتطلب توافر الخبرات المزدوجة المتمثلة في:

-المعرفة الفنية المصرفية: ففهم الصناعة المصرفية شرط أساسي للعمل في هذا الميدان الذي يفرض على الموظف فيه الالمام بجميع القوانين التي تنظم هذا العمل بالإضافة الى التحكم في التقنيات المصرفية.

-الحد الأدنى من العلم الشرعي: حتى يكون الموظف سنداً في توطين المصرفية الإسلامية وتكون له فكرة عن المنتجات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

إن ارتكاب الأخطاء من طرف العاملين في البنك الإسلامي، خاصة في ظل جهلهم بالضوابط الشرعية للمعاملات، وفي ظل عدم وجود تدقيق شرعي صارم، من شأنه أن يمس بسمعة البنك، ويهز من ثقة العملاء فيه، وفي ظل منافسة قوية في السوق من طرف البنوك التقليدية. (محمد الأمين و مناد، 2022، الصفحات 554-555)

3- الاقتصار على بيع المرابحة:

من بين التحديات التي تقف أمام تقدم المصارف الإسلامية، هو اقتصرها على بيع المرابحة وان كانت في بعض المصارف الإسلامية ليست مرابحة، ويدل الاقتصار على المرابحة وإهمال الأدوات المالية الإسلامية الأخرى على انعدام التوازن بين النظري والتطبيقي.

وقد اعتمدت المصارف الإسلامية بشكا عام على صيغة المرابحة في معظم تمويلها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ قيامها إلى الآن، حيث أصبح بيع المرابحة ما بين 70 بالمائة و90 بالمائة من مجمل معاملاتها، وقد قدمت بذلك خدمة للكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (محمد ولد محمد الأمين، 2022، صفحة 79)

4- عدم تفعيل الرقابة الشرعية:

يعتبر من أكبر التحديات والعوائق التي تواجه المصارف الإسلامية، هو عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية، بالرغم من وجودها في كثير من المصارف الإسلامية إلا انها تبقى شكلية دون تفعيل، والرقابة الشرعية من خصائص المصارف الإسلامية ومن الأمور التي تلازم تطبيقها في أرض الواقع، كما انها أحد الفوارق الجوهرية بينها وبين البنوك التقليدية. (محمد ولد محمد الأمين، 2022، صفحة 79)

المطلب الثالث: منتجات التمويل التي تقدمها الشبابيك الإسلامية.

هنالك عدة منتجات تقدمها الشبابيك الإسلامية، سوف نذكرها كالاتي:

1- التمويل بالمرابحة:

المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم، وهي بيع كالبيوع تحل بما تحل به البيوع، وتحرم بما تحرم به البيوع، وإن كانت المساومة أفضل لأن مبني المرابحة على الصدق والأمانة، ولا يؤمن هوي النفس، وقد يكون الربح في عقد المرابحة نسبة رأس المال، فالمرابحة بيع بالثمن الأول وزيادة، لذلك يجب أن تصان المرابحة عن الخيانة والتهمة. (محارب، 2011، صفحة 140)

2- التمويل ببيع السلم:

2-1- لغة: السلم في اللغة مأخوذة من الفعل سلم، جاء في لسان العرب (السلم-بالتحريك- السلف، وأسلم بمعنى واحد، يقال: أسلم وسلم، إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهباً وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن، إلى صاحب السلعة وسلمته إليه). (كمال م، 2017، صفحة 64)

2- اصطلاحاً:

السلم في مصطلح الفقهاء فهو عبارة عن «بيع موصوف في الذمة ببديل يُعطي عاجلاً.» (محمود المكاوي، 2015، صفحة 17)

3- الإجارة:

3-1- لغة:

الإجارة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل. (كمال م، 2017، صفحة 69)

3-2- اصطلاحاً:

عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم. (عبد الوهاب، 2000، صفحة 22)

4- الاستصناع:

يعرف الاستصناع في المصطلح الشرعي بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وصورة العقد ان يطلب شخص «المشتري أو المستصنع» من «البائع أو الصانع» ان يصنع له شيئاً يحدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره ويتفقان على ثمنه واجل تسليمه وكيفية أداء الثمن. (خنوسة، 2018، صفحة 14)

5- عقد المشاركة:

هي إذن في التصرف لهما مع أنفسهما، أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه أن يتصرف في مال لهما، مع إبقاء حق التصرف لكل منها. (زقاري، 2018)

6- عقد المضاربة:

عقد بين طرفين، يدفع فيه الأول مالاً الى الطرف الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقا عليه من نسبة، وهذا المعنى مشتق من المعنى اللغوي، فالضرب في الأرض: السفر فيها للتجارة. (دقوقة، 2020)

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وأيضاً الشبابيك الإسلامية، حيث تطرقنا الى العديد من النقاط، تعريف كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكذا الشبابيك الإسلامية، نشأتها وأهدافها وخصائصها، وقمنا بالمقارنة ما بين البنكين، والآراء الاقتصادية حول فتح الشبابيك الإسلامية وأسباب فتحها، المنتجات التي تقدمها والتحديات التي تواجهها.

استنتجنا من خلال الفصل تعاريف متعددة للشبابيك الإسلامية، أبرزها أنها الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أسباب إنشائها رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال والمدخرات للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال وأيضاً طلبات الكثير من العملاء الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الحلال.

وبعد عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والشبابيك الإسلامية، سيتم في الفصل الموالي التطرق إلى دراسة حالة الشبابيك الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

الفصل الثاني:

دراسة حالة

الشبابيك

الإسلامية

ببنك الجزائر

الخارجي وكالة

عين تموشنت

تمهيد:

يعد بنك الجزائر الخارجي من أهم البنوك على المستوى الوطني، كونه يتميز بمكانة وأهمية اقتصادية واجتماعية، ويعد من بين البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية، وذلك من خلال مواكبته للتطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية التقليدية وكذا الإسلامية، العالمية والمحلية، وحضوره المستمر ونشاطه الملحوظ، وتنوع قاعدة خدماته التي يقوم بتقديمها لكافة العملاء واهتمامه المتواصل بالتكنولوجيا المعاصرة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة تجربة شبايبك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي وكالة بني صاف وسوف نتطرق إلى كيفية تطبيق التمويل الإسلامي بالوكالة، كدراسة تطبيقية والقيام بالمقارنة بين الخدمات التي يقدمها الشباك التقليدي والإسلامي في بنك الجزائر الخارجي، وذلك من خلال تقسيم الفصل الى مبحثين أساسيين:
المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.
المبحث الثاني: تجربة شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت

المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت.
المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت.
أولاً- تعريف ونشأة بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت.

وكالة عين تموشنت واحدة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي وهي تحمل رقم 072 التابعة لمديرية الجهوية تلمسان وهي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب 76 مليار دينار جزائري حيث تعتبر وكالة عين تموشنت هي البنية الأساسية للبنك لأنها الوكالة الوحيدة التي يوجد مقرها في قاعدة عين تموشنت ، وقد فتحت أبوابها عام 1984 ومنذ ذلك الحين وهي تعمل بشكل كامل من أجل تحقيق أقصى قدر من التمويل لأنشطة عملائها حيث تتعامل مع عدد هام من العملاء سواء كانوا أشخاص ماديين أو معنويين أو تجار، كما تقدم خدمات مصرفية متنوعة منها قبول الودائع، فتح حسابات، منح قروض سواءا للتصدير أو للاستيراد، استخراج بطاقات ائتمانية من ماستر كارد وغيرها وذلك بما يتناسب مع احتياجات الافراد ورجال الاعمال و الشركات، وكما تقدم خدمات مصرفية إسلامية منذ 12 نوفمبر 2022 المتمثلة في مرابحة التجهيزات و المرابحة العقارية و مرابحة السيارات وكذا فتح عدة حسابات المتمثلة في حساب وديعة استثمارية مطلق (أفراد/شركات) وحساب وديعة إسلامي وحساب التوفير الإسلامي والحساب الجاري الإسلامي....

ثانياً: مهام وخدمات بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

1- مهام بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

هو البنك الذي تتمثل مهمته في جمع رأس المال القصير والمتوسط الاجل ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، بنك الجزائر الخارجي بإمكانه القيام بما يلي:

-تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
-ترخيص جميع أشكال الإقراض، قروض او تسبيقات مع أو بدون ضمان، وبالمقدار ذاته بالإضافة إلى المشاركة والوساطة.

-تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية.
-المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تامين القروض ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.

-يتخذ تحت أي شكل من الاشكال، فائدة ومشاركة مع أي شركة او مؤسسة جزائرية أو اجنبية، لها نفس الهدف المشترك او من نفس الطبيعة لتطوير عملياتها الذاتية.

-معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الأجلة المبرمة، المستعارة المقرضة، رهن الحيازة.

-يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول.

2-خدمات بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

يقدم البنك الخدمات البنكية للمتعاملين والمراسلين كما يلي:

-قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكون الودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو ودائع توفير.

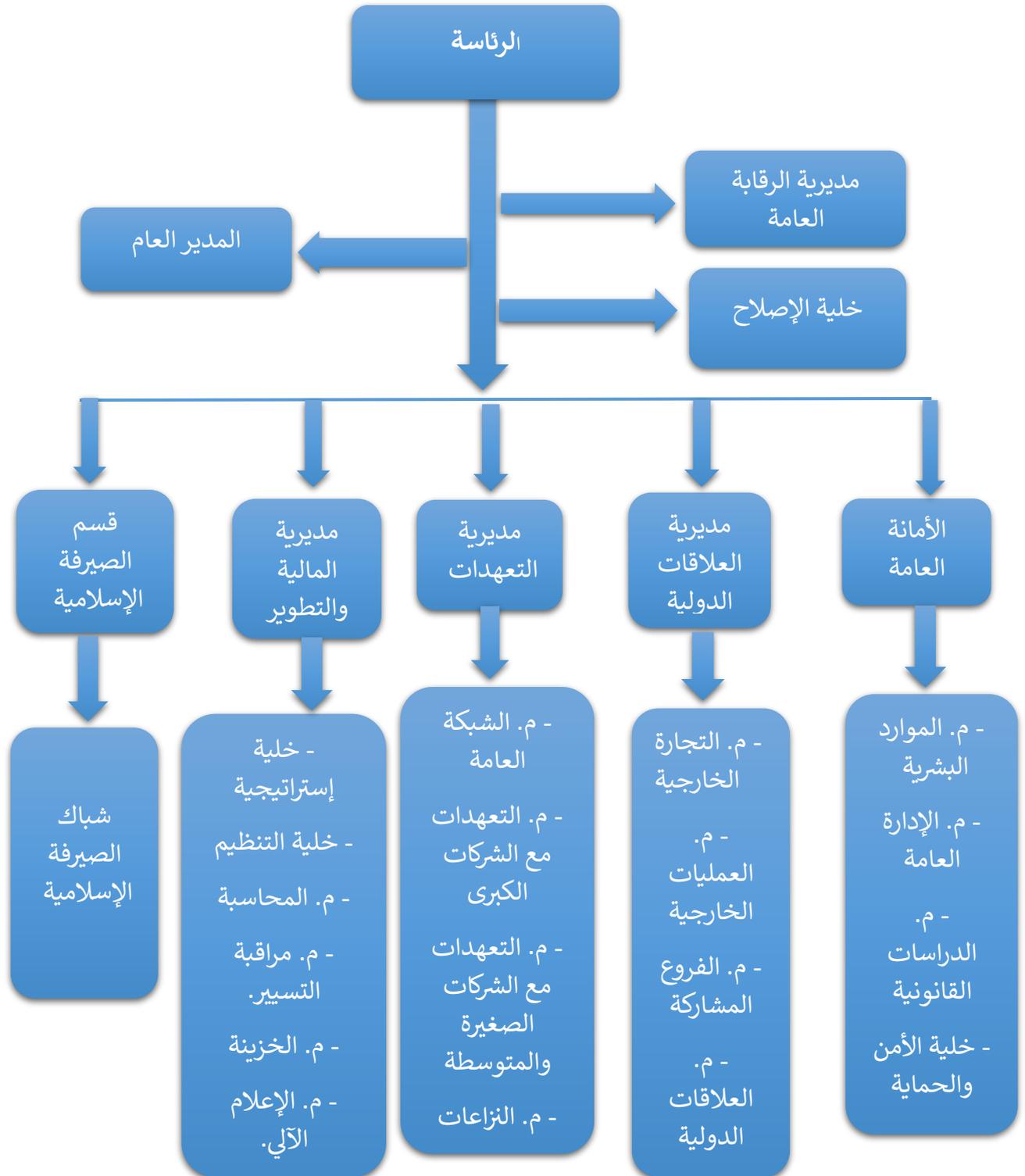
-إصدار الشيكات واجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك، حيث يقوم البنك بناءا على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات واجراء جميع الحوالات البرقية والهاتفية والعادية وتصديق الشيكات المسحوبة

على البنك وتقيي القيمة المعادلة لهذه الحوالات والشيكات مع العمولات المترتبة عليها والمقررة أصولاً والنفقات

الأخرى على حساب وفي حدود المؤونة الموجودة فيه او لقاء دفع المبلغ نقدا حسب الحال. -يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم اليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة وبعد تظهيرها لأمر البنك.

- يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناءا على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشورات والمعلومات.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف موظف وكالة عين

تموشنت

المطلب الثاني: عرض شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

تم اطلاق شباك الصيرفة الإسلامية بتاريخ 25 جانفي 2022 على مستوى وكالة عين تموشنت في اطار قانون 20-02 الذي يحدد آليات سيرورة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية بتحقيق استقلاليتها التامة عن البنك التقليدي، وهذا تحت اشراف المديرية العامة للبنك وفق مطابقته لتوصيات الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية من خلاله يتم تقديم باقة تتكون حالياً من 10 منتج إسلامي من موارد وتمويلات، وهذا يهدف استقطاب مختلف فئات المجتمع الذي كان لها عزوف عن التعامل مع البنك التقليدي وكذا استقطاب الكتلة النقدية التي تنشط خارج الدائرة البنكية وتم الحصول على شهادة المطابقة الشرعية بناء على:-
بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 المؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن لإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

-بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولا سيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخ في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات الصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرق البنوك والمؤسسات المالية، ولا سيما في مادتها الثانية.
-بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف بنك الجزائر الخارجي.

بعد مراجعة الملف الذي يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للاقتناء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442 الموافق ل 27 أبريل 2021، وهو ملف يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لشباك الصيرفة الإسلامية.

وتقدم النافذة 10 منتج إسلامي من موارد وتمويلات.

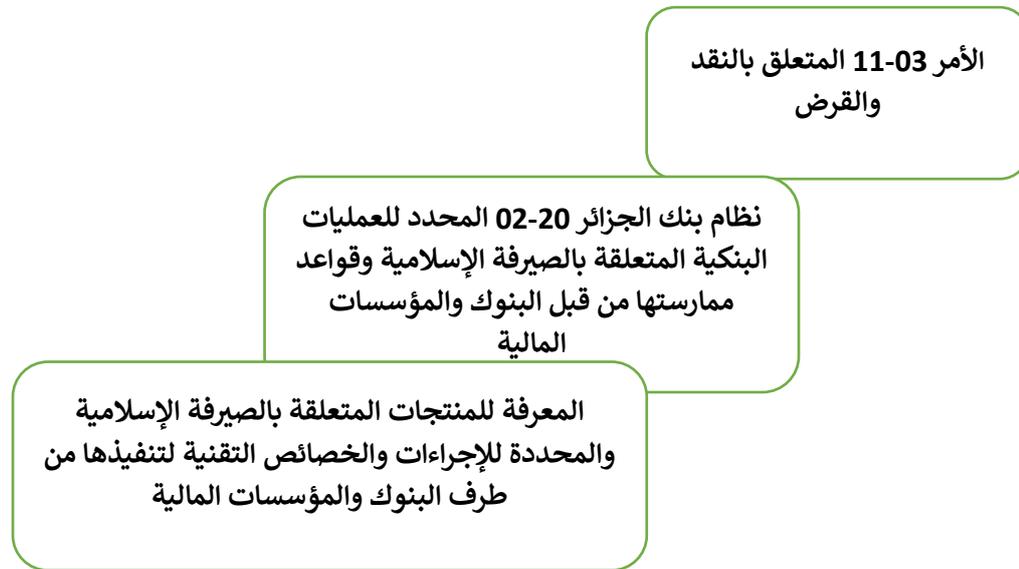
جدول رقم 04: المنتجات الإسلامية لوكالة عين تموشنت.

صيغ التمويلات	صيغ الموارد (الإذخار)
---------------	-----------------------

حسابات تحت الطلب. حساب ادخار إسلامي. حساب جاري إسلامي. حساب ودائع إسلامي. حساب وديعة استثمارية مطلق. حساب استثماري خاص.	مراوحة التجهيزات. مراوحة العقارات. مراوحة السيارات. مراوحة السلع. السلم. اجارة المعدات.
--	--

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي.

الشكل رقم (02): الإطار القانوني والتنظيمي للشبايبك الإسلامية.



المصدر: من اعداد الطالبين استنادا الى المعلومات المقدمة من طرف الموظف المكلف بالزيائن للمنتوجات الإسلامية وكالة عين تموشنت.

ثانيا- التحديات التي تواجه الشبايبك الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

1- تحدي القانون التجاري الجزائري :

يعتبر من أهم الإشكالات في هذا الإطار، وهو عدم تناول القانون الجزائري للمنتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها، حقوق وواجبات أطراف العقود العقوبات في حالة التعدي والتقصير.

2- تحدي قانون النقد والقرض:

إن أهم تحدي قانوني هو وجوب الالتزام بقانون النقد و القرض الجزائري و المبين على أسس تقليدية ربوية، وفي هذا الاطار فقد ذكر النظام 02-20 صراحة

أن البنوك لابد أن تلتزم بقانون النقد و القرض، و الذي وضع على مقياس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، فعلى سبيل المثال، من المعروف أن بعض صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على أساس المشاركة تحتاج لمساهمة البنك في الشركات و المؤسسات، لكن جاء في قانون النقد و القرض ما يتعارض في الظاهر مع فكرة المساهمة في الشركات و المؤسسات، حيث نص الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض المادة 74: (يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تتخذ مساهمات وتحوزها، ولا يجوز أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للبنوك الحدود التي رسمها مجلس النقد و القرض).

3-تحديات النظم المالية والمحاسبية:

يشرف على عمل الوكالة بنك الجزائر الخارجي عين تموشنت، الذي به النافذة الإسلامية، أجهزة رقابية وتنظيمية، تسيرها القوانين التي يشرف عليها بنك الجزائر.

ومن بين المعوقات التي تأثر على عمل النافذة الإسلامية نذكر ما يلي:

أ-السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي:

وهنا تبرز التساؤلات التالية:

- استعمال نسبة الاحتياطي القانوني:

عند استعمال البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني كسياسة نقدية فإن المصارف الإسلامية والشبايبك الإسلامية لا تتمكن من الاستفادة من الفوائد التي يمنحها على هذه الاحتياطات، فهي تؤدي الى تقليص قدرات المصرف الإسلامي من المال غير الحصول على عوائد عليه وبالتالي تعطل جزء من استثمارات البنوك والشبايبك الإسلامية، وبالتالي التأثير على مداخله وأرباحه.

أ- استعمال سعر إعادة الخصم:

تسمح سياسة سعر إعادة الخصم للبنوك التقليدية الربوية بالحصول على القروض من البنك المركزي، خاصة عندما تعاني من شح في السيولة، أما بالنسبة للمصارف والشبايبك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من سياسة سعر الخصم وذلك لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- قلة الموارد البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

تعاني النافذة من نقص كبير في الإطارات والكوادر المؤهلة للقيام بالعمليات المصرفية القائمة على أسس إسلامية.

ج- عدم وجود سوق مالي إسلامي وسوق تأمين تكافلي:

لأن وجود سوق مالي إسلامي يوفر الصكوك الإسلامية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووجود مؤسسات التأمين التكافلي بشكل عنصراً محورياً في بنية النظام المالي القائم على أسس الشريعة الإسلامية.

4- تحدي القانون الجبائي الجزائري:

شكل القانون الضريبي أهم عقبة أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية حيث أنه لا يراعي خصوصية بعض صيغ التمويل الإسلامي، ففي حالة التمويل في صيغة المضاربة، يجب المصرف نفسه يدفع الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ضريبة تفرض على أرباح شركة المضاربة، وضريبة على أرباح البنك التي تحتسب فيها أرباح شركة المضاربة، مما يرفع من الأعباء الضريبية للمصرف الإسلامي بفعل مشكل الازدواج الضريبي.

المطلب الثالث: حسابات وصيغ التمويل المتاحة في الشبايك الإسلامية وكالة عين تموشنت.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم الحسابات والمنتجات التمويلية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في وكالة عين تموشنت.

أولاً: الحسابات المتاحة في شبك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت.

1- حساب التوفير الإسلامي (CPTS EPARGNES ISLAMIQUE):

هو ذلك الحساب الذي يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، يحتوي على أموال أوكلها الافراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، يمكنكم الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح فحساب التوفير الإسلامي يقوم بفتح حساب للأشخاص (الافراد) من جنسية جزائرية سواء كانوا مقيمين او غير مقيمين.

1-1-آلية عمل حساب التوفير الإسلامي:

إن حساب التوفير الإسلامي يعتمد على مبدأ المضاربة والتي تنص على تقاسم الأرباح وكذا الخسائر، بحيث تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي في نهاية السنة المالية المحاسبية بأرباح وذلك وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقاً، حيث أن حساب التوفير الإسلامي يتيح لكم بدون أرباح إ ذخار أموالكم بأمان دون أي زيادة و متاح في كل وقت.

2- حساب التوفير الإسلامي "للشباب":

هو ذلك الحساب الذي يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يحتوي على أموال أوكلها الافراد للبنك وذلك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية.

2-1-شروطه:

-حساب التوفير الإسلامي للشباب هو متاح لأولياء الأطفال دون السن القانوني.

-إيداع مبلغ لا يقل عن عشرة آلاف دينار جزائري عند فتح الحساب وهو شرط أساسي.

-أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم.

2-2- آلية عمل حساب التوفير الإسلامي للشباب:

-إن حساب التوفير الإسلامي للشباب يعتمد على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر.

-يتيح حساب التوفير الإسلامي «للشباب» لكم بدون أرباح ادخار أموالكم بأمان وذلك دون أي زيادة والصفة المميزة فيه أنه متاح في أي وقت أردت.

-تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي " للشباب " بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وذلك وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3-حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد:

إن حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد هو ذلك الحساب الذي يخضع لمبدأ المضاربة الذي يركز على أساس الخسائر والأرباح، بحيث أن حساب الاستثمار غير مقيد CIINR يسمح لكم باستثمار أموالكم المودعة لدى البنك في المشاريع التمويلية، يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والذبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح توزيع ومن ثم يتم ابرامها والاتفاق عليها مسبقا.

يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد CIINR لصالح الافراد المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يقومون بممارسة مهن حرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-شروطه:

-يتم فتح هذا الحساب عن طريق إمضاء اتفاقية فتح الحساب.

-يجب إيداع مبلغ لا يقل عن مائة ألف دينار(100.000دج) وذلك من أجل فتح حساب استثماري إسلامي غير مقيد CIINR.

3-2- آلية عمل الاستثمار الغير مقيد:

-يجب أن تحولون أموالكم إلى CIINR.

-لكم حرية في اختيار مدة الإيداع التي تتراوح ما بين 03 و 60 شهرا أي 5 سنوات قابلة للتجديد، وتزداد أرباحكم وفقا لفترة الإيداع.

-وفي نهاية المدة يمكنكم استرداد أرباحكم وتجديدونها، إذا كنت ترغبون في ذلك.

4-الحساب الجاري الإسلامي COMPT COURANT ISLAMIQUE:

الحساب الجاري الإسلامي لبنك الجزائر الخارجي يمكنكم أنتم المتعاملين الاقتصاديين (تجار، مهنيين، مؤسسات) من إدارة معاملتكم البنكية المعتادة، تلقي الودائع، دفع مختلف التزاماتكم دون قيود، وبكل أريحية.

4-1-العمليات المسجلة في هذا الحساب:

- الإيداع والسحب؛

- إيداع الشيكات؛
- تسديد الشيكات الصادرة؛
- التحويلات الواردة أو الصادرة؛
- تحصيل البنك للأوراق التجارية؛
- إيداع الشيكات؛
- تحصيل المبالغ المستحقة وغيرها من الرسوم والعمولات؛
- أي معاملة أخرى تخضع للأحكام القانونية للبنك؛

4-2- الوثائق الآزمة لفتح الحساب:

- نسخة من السجل التجاري؛
- نسخة من النظام الأساسي للمؤسسة؛
- نسخة من رقم تحديد الهوية الضريبية ورقم التعريف الاحصائي؛
- نسخة من بطاقة الهوية الوطنية للمخولين بالتوقيع (المسيرين)؛
- نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية التي نشرت تأسيس الشركة وأي تغييرات (BOAL)
- شهادة ميلاد الأشخاص الموقعين (المسيرين)؛
- وثيقة إثبات مكان إقامة الموقعين (المسيرين)؛

ثانيا: صيغ التمويل المتاحة في شباك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت.

1-مراوحة السيارات MOURABAHA AUTOMOBILE :

هو عقد يقوم من خلاله البنك بشراء سيارة جديدة مصنعة أو مجمعة في الجزائر بطلب من الزبون، يمتلكها البنك، ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون مع هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقاً وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

1-1-شروطها:

تمويل مراوحة السيارات موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- حاملين للجنسية الجزائرية ومقيمين في الجزائر؛
- بالغين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم؛
- أعمارهم 70 سنة على الأقصى يوم تقديم طلب التمويل؛
- يتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على تمويل؛
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد عمل محدد المدة مع شرط 03 سنوات عمل متتالية على الأقل، أو من أصحاب المهن الحرة الناشطين منذ سنة على الأقل)؛
- لا يهيم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- حائزين على الأقل 10% من إجمالي قيمة السيارة والذي يمثل هامش ضمان الجدية؛

2-2-مقدار التمويل ومدته:

يمنحك بنك الجزائر الخارجي تمويل بموجب الخصائص التالية:

- تمويل يصل إلى 90% من التكلفة الإجمالية للسيارة؛
- قيمة التمويل تصل إلى 4000.000دج كحد أقصى، مع احترام قدرة الزبون على التسديد، وفقا للأنظمة المعمول بها؛
- مدة التمويل تتراوح ما بين 12 و 60 شهراً؛

2-المرابحة العقارية MOURABAHA IMMOBILIER:

يقوم البنك بشراء العقار وامتلاكه ثم يقوم بإعادة بيعه لكم بهامش ربح معروف ومتفق عليه لكل الأشخاص(الافراد) من الجنسية الجزائرية، التي تقل أعمارهم عن 70 سنة ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من او يساوي 40الف دينار جزائري.

***ملاحظة: إن التمويل العقاري يوجد فيه فقط عملية الشراء.**

2-2-شروطها:

- أن يكون حائز على جنسية جزائرية.
- السن اقل من75سنة، أن يكون الراتب او الدخل الشهري ثابتا ومنتظما بمبلغ يساوي او يفوق (400.000دج).
- الاهلية القانونية.

2-3-آلية عمل المرابحة العقارية:

- اختاروا العقار الذي ترغبون في الحصول عليه.
- يقوم البنك بشرائه من عند أحد الافراد.
- قيام البنك ببيعه لكم وذلك بهامش ربح متفق عليه مسبقاً.
- سعر البيع الموزع على فترة تصل إلى 40 عاماً، مع أقساط شهرية ثابتة.

3-3- أهم مميزاتها:

- السرعة: معالجة مختلف طلباتكم وذلك في غضون 7 أيام.
- السعر: استفيدوا من هامش ربح تنافسي.
- سقف التمويل: تصل نسبة الاستفادة من التمويل الى 90 % من قيمة العقار لمدة تصل الى 40 سنة.

3- مرابحة التجهيزات MOURABAHA BIEN A LA CONSOMATION:

هي الحصول على المعدات أو الأجهزة المنزلية الخاصة بكم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يقوم البنك بشراء السلعة من الممون المحلي ومن ثم يقوم بإعادة بيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقاً.

إن وكالة عين تموشنت تتعامل مع موردين (fournisseurs) وهما: تلمسان وسيدي بلعباس بحيث أن تلمسان اسم المنتج الذي تقوم ببيعه هو CONDOR أما بالنسبة لسيدي بلعباس فاسم المنتج الذي تقوم هي ببيعه هو IRIS.

1-3-شروطها:

تمويل مرابحة التجهيزات موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- حاملين للجنسية الجزائرية ومقيمين في الجزائر؛
- بالغين سن الرشد ومتمتعين بكل حقوقهم؛
- أعمارهم 65 سنة على الأكثر يوم تقديم طلب التمويل؛
- يتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على تمويل؛
- لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد عمل محدد المدة، أو الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص منذ سنة على الأقل)؛
- لديهم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- حائزين على الأقل 15% من إجمالي قيمة التجهيزات والذي يتمثل هامش ضمان الجدية؛

الشكل رقم (03): صيغ التمويل المتاحة.



المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى المعلومات المقدمة من طرف الموظف المكلف بالشباييك الإسلامية وكالة عين تموشنت.

المبحث الثاني: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت ، حقق البنك تطورا كبيرا في هذا المجال. حيث تمكن من تحصيل موارد معتبرة قسط منها استهلك في قروض الاستهلاك.

المطلب الأول: بيانات الصيرفة الإسلامية خلال الفترة من نوفمبر 2022 إلى 31 ديسمبر

2023

أولاً: الموارد والحسابات.

سنتطرق في الجدول التالي إلى بيانات الصيرفة الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2022 إلى 31 ديسمبر 2023.

الجدول رقم (05): موارد الصيرفة الإسلامية إلى غاية 2023/12/31.

الأهداف المحققة خلال الفترة 2023/12/31		2023/12/31		2023/11/30		طبيعة الحساب	وكالة عين تموشنت 072 BEA
المبالغ	عدد الحسابات	المبالغ	عدد الحسابات	المبالغ	عدد الحسابات	ودائع تحت الطلب (A VUE)	
249960862,47	139	404678752,62	349	333220949,82	342	حساب توفير إسلامي	
315324,94	13	1042094,48	08	757144,08	08	حساب جاري إسلامي	
329353,33	54	1977145,09	165	3047738,16	134	حساب وديعة إسلامي	
250605540,74	206	407697992,00	522	337025832,00	484	مجموع المبالغ تحت الطلب	
	13		02		02	ودائع لأجل (A TERME)	
4955773,16	13	7000000,00	02	7000000,00	02	حساب ودائع استثمارية مطلق لأجل	
255561313,90	219	414697992,00	524	344025832,06	486	مجموع وكالة عين تموشنت	

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالنافذة الإسلامية وكالة عين تموشنت.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا إقبال العملاء من حيث عدد الحسابات كان أكثر على حساب التوفير الإسلامي 349 حساب على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت حيث بلغت النسبة المئوية %251,07 وهذا يعني أن الوكالة حققت نسبة مرتفعة جداً من حيث العدد.

لاحظنا أيضاً أنه لا يمكننا قياس مدى إقبال العملاء لعدد الحسابات المفتوحة لدى الوكالة، وإنما يقاس بقينة المبالغ التي وضعت في الحسابات فوجدنا أن الإقبال كان على مستوى حساب التوفير الإسلامي بقيمة 404678752,62 دج على مستوى وكالة عين

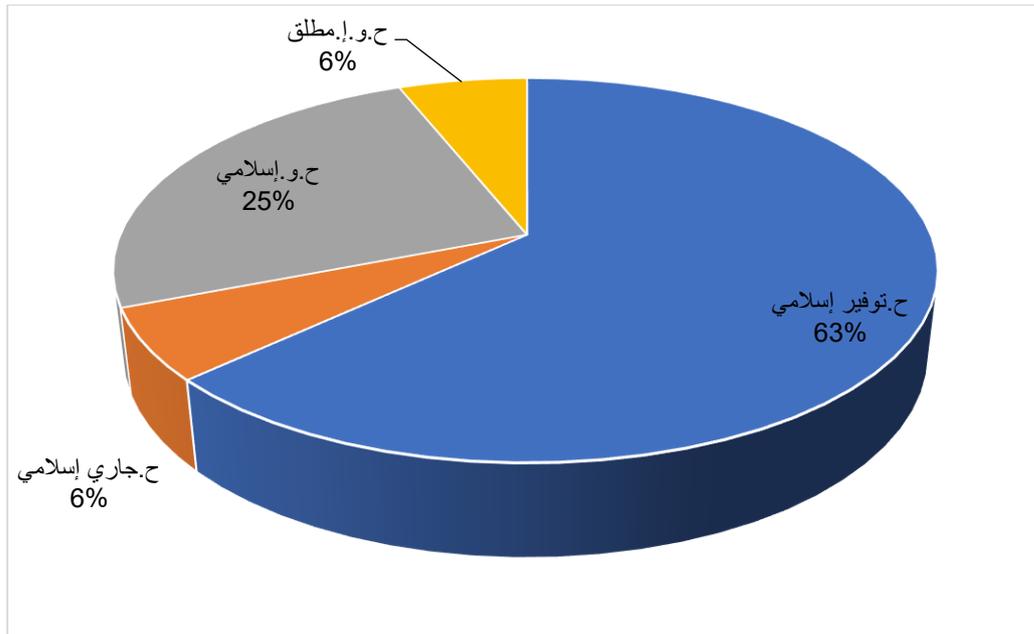
تموشنت أي فاق الأهداف المسطرة من طرف مديرية الصيرفة الإسلامية على المستوى المركزي التي حددت 249960862,47 دج وهذا دليل على ثقة العملاء في المعاملات الإسلامية و مبدأ هذا المنتج العمل بالغمم بالغرم، أي تحمل الربح و الخسارة، ويتم الاتفاق بين العميل و المصرف بعقد يمضي فيه الطرفين.

أما الحسابات الجارية المتعلقة بالمهنيين كان عدد الحسابات 08 مقارنة بالأهداف المحددة 13 أما حسابات الودائع الإسلامية بلغت 165 مقارنة بالعدد المحدد من طرف المديرية المركزية ب 54 وهذا راجع إلى إقبال العملاء إلى فتح هذا النوع من الحسابات لغرض الاستفادة من تمويلات للأفراد كمرابحة التجهيزات، مرابحة العقارات، ورغبة كذلك في الاستفادة.

يمكننا توضيح معطيات هذا الجدول فيما يخص عدد الحسابات المحققة على مستوى وكالة عين تموشنت بالدوائر النسبية كالآتي:

الشكل 04 : عدد الحسابات المحققة في وكالة عين تموشنت خلال الفترة 31/12/

2023



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول السابق.

ثانياً- تمويلات شبايك الصيرفة الإسلامية وكالة عين تموشنت:

الجدول رقم (06): استعمالات الصيرفة الإسلامية للفترة 2023/12/31.

الأهداف المحققة خلال 2023/12/31		2023/12/31		2022/12/31		طبيعة التمويل
مبلغ التمويل	عدد الملفات	مبلغ التمويل	عدد الملفات	مبلغ التمويل	عدد الملفات	
48000000,00	4	12104036,78	02			المرابحة

						العقارية
14000000,00	4					مراوحة السيارات
3150000,00	7	22460860,00	35			مراوحة التجهيزات
65150000,00	15	34564896,78	37	0	0	المجموع
65150000,00	15	34564896,78	37	0	0	تراكم الاستعمالات

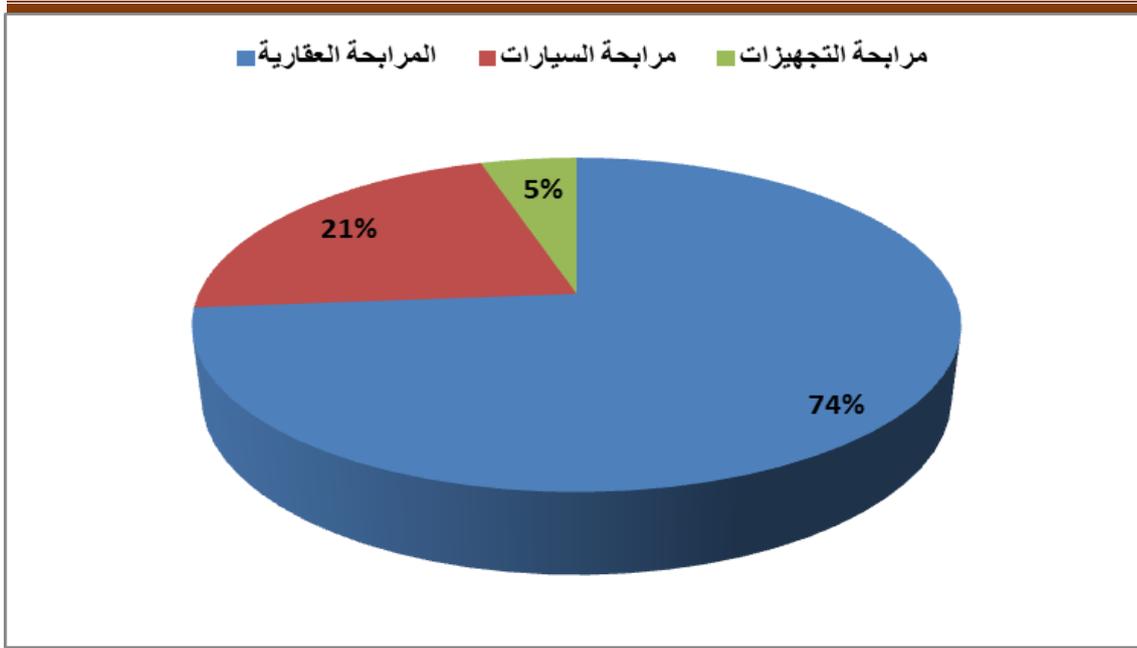
المصدر: من إعداد الموظف المكلف بالنافذة الإسلامية وكالة عين تموشنت 072.

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه ان عدد المستفيدين من التمويل بصيغ المراوحة في إطار مراوحة التجهيزات (MOURABAHA BIEN A LA CONSOMATION) الموجهة للأفراد لغرض شراء تجهيزات كهر ومنزلية حققت الوكالة من عدد الملفات المقبولة والممولة 35 ملف مقارنة مع عدد الملفات المحددة من طرف المديرية المركزية لقسم الصيرفة الإسلامية المحدد ب 07 ولكن لا تقاس التمويلات بعدد الملفات ولكن بقيمة المبالغ التي بلغت 22460860,00 دج مقارنة بمبلغ التمويل المحدد ب 3150000 دج أي بنسبة مئوية تقدر ب 713,04%، أي هنالك اقبال كبير من قبل الافراد لغرض تجهيز المنازل والشقق.

أما المراوحة العقارية شهدت تسجيل ملف نستجيل ملف زبون وملف آخر لزبون سوناطراك في إطار اتفاقية مبرمة بين بنك الجزائر الخارجي وعمال سوناطراك بهامش ربح 3,25% التي بلغت 12104036,78 دج مقارنة بالمبالغ 48000000 المحددة من طرف قسم الصيرفة الإسلامية وقدرت النسبة المئوية المحققة في المراوحة العقارية ب 25,21%.

لم يتم تسجيل أي تمويل فيما يخص السيارات نظرا لعدم وجود إنتاج وطني حسب تعليمات التي تنص على وجوب شهادة أصلية للمنتوج الوطني، حيث شهد الشباك اتباع كبير على هذا النوع من التمويل لكن لم يسجل أي إيداع للملف لأسباب سألها الذكر. أما التمويلات الخاصة بالمهنيين لم تسجل أي طلب نظرا لعدم وجود ثقافة مالية إسلامية في هذه النوع من التمويلات (السلم، إجارة المعدات).

الشكل 05 : التمويلات المحققة في وكالة عين تموشنت خلال الفترة 31 /12/ 2023



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثاني: طريقة منح التمويل في مراجعة العقارات وكالة عين تموشنت.
ولتعزيز الموضوع ارتبأنا التعرض إلى ملف تمويلي وهو المراجعة العقارية، حيث تقدم زبون وفي إطار الاتفاقية المبرمة بين بنك الجزائر ومؤسسة سوناطراك بتقديم طلب قرض عقاري مرفق بالوثائق التالية:

أولاً: الوثائق المطلوبة لغرض الاستفادة من التمويل:

- نموذج طلب التمويل ممضي من طرف طالب التمويل؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي؛
- نسخة من شهادة الميلاد؛
- نسخة من بطاقة الحالة العائلية؛
- نسخة من شهادة العمل؛
- كشف راتب للأشهر الثلاثة؛
- شهادة كشف الراتب السنوي؛
- كشف الحساب للأشهر الثلاثة،
- تصريح شرفي بعدم وجود الدين؛
- نسخة من عقد الملكية؛
- شهادة البطاقة السلبية للعقار؛
- نسخة من دفتر العقاري؛
- نسخة من عقد التأمين العقار (CATNAT)؛
- نسخة من النسخة العقارية؛

ثانياً- الدراسة التقييمية في إطار اتفاقية المراجعة العقارية.

ومن أجل هذا قمنا بإجراء دراسة تقييمية في إطار اتفاقية المرابحة العقارية بهامش ربح يقدر ب 3,25%.

-حسب تقرير الخبرة العقارية قدرت قيمة العقار ب: 9800.000دج، ودخل الفرد قدر ب: 156.000دج، ووصل الأتعاب الخاص بالشراء قدر ب: 113.000دج، مدة التمويل: 40 سنة.

وبعد عرض الملف على مستوى لجنة التمويل الإسلامية على مستوى المديرية الجهوية تم قبول الملف وإبلاغ الزبون بقبول التمويل.

-إمضاء التعهد بالشراء بقيمة هامش الجدية 980.000+113000=1093.000دج.

-إمضاء عقد التأمينات.

-إمضاء تأمين SGCI (مؤسسة تسيير القروض العقارية).

-إصدار اتفاقية التمويل.

بعد استوفاء هذه الشروط يرسل البنك إلى المديرية الجهوية الوثائق التالية:

- نسخة من اتفاقية التمويل؛

- قبول التأمينات (TALA+SGCI)؛

ثالثا- إصدار التمويل:

بعد إصدار التمويل يقوم البنك المكلف بالزبائن للمنتوجات البنكية الإسلامية بتعبئة التمويل في نظام الإعلام الآلي:

المرحلة الأولى: الوعد بالشراء وضممان الجدية.

إمضاء الزبون للتعهد بالشراء بقيمة: 1093000دج (هامش الجدية+ أتعاب الموثق).

المرحلة الثانية: مرحلة التملك.

وتتكون من عقد بين البائع والبنك، بحيث يقوم البنك بإصدار شيك بنكي بقيمة

9800.000دج وإصدار العقد الأول، ثم العقد الثاني بين البنك والمشتري طالب التمويل، صادر من الموثق.

خاتمة الفصل:

تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية لبنك الجزائر الخارجي-وكالة عين تموشنت-أن شبك الصيرفة الإسلامية التابع لها يقدم 10منتجات إسلامية، 06 منتجات تخص الادخار، و 04 منتجات تخص التمويل على صيغة المرابحة، حيث أن الوكالة اعتمدت صيغتين، صيغة مرابحة العقارات، وصيغة مرابحة التجهيزات.

ولقد حققت الوكالة في نهاية السنة المالية من حيث استعمالات الصيرفة الإسلامية حوالي 65150000 دج، أما موارد الصيرفة الإسلامية فحققت حوالي 25561313,90دج وهذا دليل على وجود شريحة من الزبائن الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم فيما هو حلال.

وتم التوصل إلى أن هدف بنك الجزائر الخارجي-وكالة عين تموشنت-من ازدواجيته للخدمات المصرفية، ليعتريه الشك في كونه هدف له علاقة بالجانب الديني، أو هدف له

هدف بالجانب الربحي فقط، وذلك بالحفاظ على عملائه، وجذب المدخرين والمستثمرين الراغبين في المعاملات الإسلامية.

الخ
اتمة
الع

أصبحت الشبايبك الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ضرورة حتمية لا مناص منها، مهما اختلفت تحدياتها وأسبابها، فالطلب المتزايد على فتح صيغ التمويل الإسلامي، جعل من الجزائر القيام بتطبيق النظام المصرفي الإسلامي وذلك من خلال فتح شبايبك مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية.

في وقتنا الحالي يصعب علينا الحكم على مدى نجاح تجربة شبايبك الصيرفة الإسلامية في هذه الفترة القصيرة، بحيث أن معظمها هو في مرحلة الانطلاق، إلا أنه يجب علينا القول أنها عبارة عن تجربة تستحق منا التشجيع و الدعم الكبير، لكن نجاحها يكون مرهون بإصدار قوانين خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على المدى القصير هو أن كل البنوك العمومية التي تسيطر بنسبة 80% من السوق المصرفية الجزائرية، قامت بفتح شبايبك إسلامية.

➤ نتائج الدراسة:

- من خلال الدراسة وفحص مختلف جوانب الموضوع يمكن استخلاص النتائج التالية:
- تعد ظاهرة فتح فروع ونوافذ الإسلامية نتيجة صحة المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية والتخلص من الحرام أخذاً أو عطاءاً.
- الشبايبك الإسلامية في البنوك التقليدية هي أحد أشكال التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تعمل هذه البنوك على تحقيق مجموعة من الأهداف استناداً إلى دوافع عدة، أهمها تلبية رغبة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري في إيجاد بديل شرعي للصيرفة التقليدية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- أكدت نتائج الدراسة بان النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقدم خدمات محدودة تتناسب مع موقعها بالبنك التقليدي، وتواجه النافذة تحديات شرعية خاصة ما تعلق بفصل ميزانية الحسابات النافذة الإسلامية وبتدعيم نجاح هذه الخطوة بتوفير عناصر أساسية أهمها النظام والسياسة الملائمة، وتقوم بعض هذه النوافذ بتعيين هيئة رقابية شرعية تقع على مسؤوليتها التحقق من شرعية الأنشطة التي تمارسها الشبايبك بما يتفق مع احكام الشريعة الإسلامية. و هو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- رغم إستحسان تجربة فتح نوافذ مالية إسلامية في البنوك التقليدية وتسجيل إقبال معتبر على المنتجات المالية الإسلامية، إلا أنه تم تسجيل العديد من العوائق على رأسها تحديات تشريعية وقانونية أهمها:

- ✓ غياب منظومة تشريعية وقانونية تتوافق مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية.
- ✓ مأخذ شرعية تتعلق بالالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.
- ✓ مأخذ بشرية تتعلق بتكوين العاملين و الموظفين.
- ✓ نقص في التأطير القانوني ودعم البنك المركزي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تعد خطوة إيجابية لتشجيع وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر كما أنها تساهم في توطيد النشاط المصرفي الإسلامي وتلبية احتياجات الشريعة الإسلامية.

➤ الاقتراحات:

هنالك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية وهي :

- الحرص التام على عمل النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية و عدم اختلاط الأموال و ارباحها مع شباك البنك التقليدي.
- يجب فتح فروع ووكالات متخصصة، بدلا من فتح شبابيك في البنوك الربوية؛
- التخفيض في هامش الربح من أجل جذب أكبر عدد من العملاء.
- توظيف الإطارات المؤهلة في الصيرفة الإسلامية.

قائمة

المص

المص

المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب.

- 1- إبراهيم، ابو سليمان عبد الوهاب. (2000). عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية. ط2. مكتبة الملك فهد الوطنية. جدة.
- 2- الخاقاني، نوري عبد الرسول. (2011). الأسس النظرية و اشكاليات التطبيق. الطبعة العربية. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع. عمان، الأردن.
- 3- الصيرفي، محمد عبد الفتاح. (2006). إدارة البنوك. ط01. عمان. الأردن.
- 4- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان. (2006). المصارف الإسلامية الاسس النظرية و التطبيقات العملية. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان. الأردن.
- 5- حسن السبسي، صلاح الدين. (1997). الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي المعاصر. ط1. دار الوسام للطباعة و النشر. لبنان.
- 6- سليمان، ناصر. (2015). التقنيات البنكية و عمليات الائتمان. ط01. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 7- عبد الحميد، عبد المطلب. (2005). البنوك الشاملة عمليات إدارتها. ط. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- 9- عبد العزيز قاسم محارب. (2011). المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة. ط01. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر.
- 10- بحيج، عبد القادر. (2017). تقنيات اعمال البنوك الشاملة. ط02. دار الخلدونية. الجزائر.
- 11- غسان، السبلاني. (2012). المصارف الإسلامية نظام مالي عادل و مستقر. ط02. دار المنهل اللبناني. بيروت. لبنان.
- 12- فرحان، محمد عبد الحميد. (2020). مقدمة في المصارف الإسلامية. ط01. دار الجامد للنشر و التوزيع. عمان. الأردن.
- 13- لطرش، الطاهر. (2007). تقنيات البنوك. ط. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 14- محمد محمود، المكاوي. (2015). التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية عقد السلم. ط01. المكتبة العصرية للنشر و التوزيع. النصورة.

ثانياً- المذكرات والأطروحات.

- 1- سعد رستم، مريم. (2014). "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية". أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد، جامعة حلب. سوريا.
- 2- شوقي بورقبة. (2011). "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس. الجزائر.
- 3- طارق، م. (2019). "متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة العالمية 2008". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر 03. الجزائر.
- 4- طيبي، عبد اللطيف. (2009). "التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة". رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.

- 5- قومية، سفيان. (2019). "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
- 6- مصطفى ابراهيم، محمد مصطفى. (2006). "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية" رسالة الماجستير. كلية إدارة الأعمال و التجارة الدولية. القاهرة. مصر.
- 7- منصورى، كمال. (2017). "إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية". أطروحة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.
- 8- محجوب، أسية. (2011). "البنوك التجارية و المنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة-حالة البنوك الجزائرية" رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة. الجزائر.
- ثالثاً- المجلات والمقالات:**
- 1- ابراهيم سعيد، و محمد بوحجلة. (2022). "شبابيك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر-دراسة تقييمية مختصرة-". مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة: 07(02).
- 2- أسية هتشان، و حرز الله كريم. (2019). "الأحكام العامة للبنوك الإسلامية". مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية .
- 3-العونية، بن زكورة. (2021). "التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات". المجلة المغربية للإقتصاد و المانجمنت: 07(02).
- 4-آمال، زقاري. (2018). "التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية". مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية.
- 5-بن السيلت نصيرة ، القرى عبد الرحمان. (2021). "تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية و واقع تطبيقها في الجزائر". مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 06(01).
- 6-بن كابو محمد الأمين، خديجة مناد. (2022). "تحديات النوافذ في البنوك التقليدية-حالة جزائر-". مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة: 05(02).
- 7-بوسالم أبوبكر. عامر حبية. (2017). "الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية: مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة.
- 8-بوقطاية سلمى، مارزي عبد الحفيظ. (2018). "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى البنوك إسلامية في الجزائر". مجلة البشائر الاقتصادية: 4(2).
- 9-حازم أحمد، فراونة. (2018). "الرقابة الداخلية في البنوك التجارية". مجلة آفاق للبحوث و الدراسات، 1(2).
- 10-حفصي عباس. (2017). "تأسيس البنوك و شبابيك الصيرفة الإسلامية وفق نظام 02-20". مجلة البصائر للدراسات الإسلامية .

- 11-فلاق علي، سالم رشيد. (2018). "النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية. مجلة البشائر الاقتصادية:4(2).
- 12-سمية بوكايس، نصيرة زوطاط. (2021). "تأسيس البنوك وشبابيك الصيرفة الإسلامية وفق النظام 20-02". مجلة البشائر للدراسات القانونية والاقتصادية، 01(02).
- 13-ظهوراوي، أسماء. (2022). "تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات". مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال: 05(02).
- 14-حفصي، عباس. (2017). "مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية". مجلة الدراسات الإسلامية.
- 15-دحاك، عبد النور. (2022). "إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا: 18(28).
- 16-خنوسة، عديلة. (2018). دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية -عرض تجارب دولية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا: 14(19).
- 17-عزو رضوان، وآخرون (2020). "صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية". مجلة التنويع الاقتصادي: 01(01).
- 18-فايزة بلعابد، لطيفة لمطوش. (2023). "دراسة إستشرافية لفتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية". مجلة إقتصاد المال و الأعمال: 08(01).
- 19-فلاق علي، سالم رشيد. (2018). النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية. مجلة البشائر الاقتصادية: 4(2).
- 20-هني، محمد جعفر. (2017). "نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية: 12.
- 21-مزغيش عبيد، عدنان بن ضيق. (2022). "النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري". مجلة الاجتهاد القضائي: 14(29).
- 22-مشيرة أحمد، دقوقة. (2020). "عقد المضاربة في الفقه الإسلامي والقانون". مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث: 01(01).
- 23-مفتاح صالح، فريدة معارفي. (2014). "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري". مجلة العلوم الانسانية(34).
- 24-قنوش، مولود. (2023). "فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح و القيود". مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية وتجارية" 01(02).
- 25-ولد أباه محمد ولد محمد الأمين. (2022). "معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها". مجلة رؤى اقتصادية: 12(02).
- 26-يمينة ختروسي. (2022). "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية و الرؤية الشرعية". مجلة قضايا فقهية و إقتصادية معاصرة: 02(02).

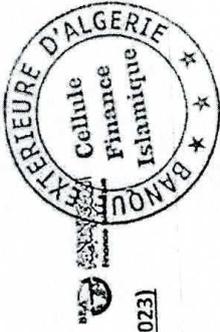
المراجع باللغة الأجنبية:

l-nisrine, b. (2018). "l' enffcience des banque commerciles algériennes dans un contexte de la libéralisation financière:investigation par la méthode data

envelopment Analysis". (u. M. 2, Éd.) *revue des sciences economique*. 14 (16) .

2- zaid hizia, drrardja nazim, & talhaoui fares. (2022"). impact de la mise en plac d'une fenetre islamique au sein dune banque classique:cas du CPA". *journal des etudes economiques financières*.

قائمه



Banque Extérieure d'Algérie

OBJECTIFS COMMERCIAUX (ACTIVITE DE LA FINANCE ISLAMIQUE POUR L'EXERCICE 2023)
RESSOURCES FINANCE ISLAMIQUE
DIRECTION REGIONALE TLEMCCEN

U/DA

AGENCES	NATURE	TYPES COMPTES	OBJECTIF 31/12/2023	MONTANT	NOMBRE DE COMPTES
SIDI BEL ABBES (065)	A VUE	CPTS EPARGNES ISL		959 372 647,97	538
		CPTS COURANTS ISL (PUB-PRV)		298 806,67	13
		CPT DE DEPOTS ISL		410 868,17	20
		TOTAL A VUE		960 082 322,80	571
		CPT INV (PUB-PRV)		5 091 542,12	13
AIN-TEMOUCHENT (072)	A TERME	TOTAL A TERME		5 091 542,12	13
		TOTAL SIDI BEL ABBES		965 173 864,92	584
		CPTS EPARGNES ISL		249 960 862,47	139
		CPTS COURANTS ISL (PUB-PRV)		315 324,94	13
		CPT DE DEPOTS ISL		379 353,33	54
TLEMCCEN (064)	A VUE	TOTAL A VUE		250 605 540,74	206
		CPT INV (PUB-PRV)		4 955 773,16	13
		TOTAL A TERME		4 955 773,16	13
		TOTAL AIN-TEMOUCHENT		255 561 313,90	219
		CPTS EPARGNES ISL		248 383 451,04	197
MAGHANIA (114)	A VUE	CPTS COURANTS ISL (PUB-PRV)		294 582,64	13
		CPT DE DEPOTS ISL		0,00	4
		TOTAL A VUE		248 678 033,69	214
		CPT INV (PUB-PRV)		5 019 566,54	13
		TOTAL A TERME		5 019 566,54	13
TOTAL TLEMCCEN	A TERME	TOTAL TLEMCCEN		253 697 600,23	227
		CPTS EPARGNES ISL		135 418 681,42	709
		CPTS COURANTS ISL (PUB-PRV)		96 727,63	13
		CPT DE DEPOTS ISL		12 897,02	13
		TOTAL A VUE		135 528 306,07	735
TOTAL MAGHANIA	A TERME	TOTAL A VUE		17 078 278,05	11
		CPT INV (PUB-PRV)		17 078 278,05	11
		TOTAL A TERME		152 606 584,12	746
		TOTAL TLEMCCEN		1 594 994 205,49	1 746
		TOTAL MAGHANIA		32 143 158,87	50
TOTAL COMPTES A VUE		1 627 038 364,36	1 776		
TOTAL COMPTES A TERME					
TOTAL D.R. TLEMCCEN					

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الرئيس

رقم : 53

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتفهيدها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من

طرف: بنك الجزائر الخارجي

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442 هـ الموافق 27 أبريل 2021 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناهضة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

28 أبريل 2021

حساب وديعة استثمارية مطلق (أفراد/شركات)

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله شحات



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الرئيس

ر.م. 521

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: بنك الجزائر الخارجي
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442 هـ الموافق 27 أبريل 2021 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناهضة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

28 أبريل 2021

تمويل عقار بصيغة المرابحة

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله عظام الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

رقم: 51

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: بنك الجزائر الخارجي
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442 هـ الموافق 27 أبريل 2021 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناقلة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

تمويل سيارة بصيغة المرابحة

7 8 أبريل 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبيد الله علال المني



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

د ت م : 50

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتتفرضا من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: بنك الجزائر الخارجي
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442 هـ الموافق 27 أبريل 2021 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

تمويل تجهيزات بصيغة المرابحة

28 ابريل 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصبه الشاه قلام الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

رئيس

رقم ٤٩١

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المرسوم رقم 20 - 01 مورخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: بنك الجزائر الخارجي
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 15 رمضان 1442 هـ الموافق 27 أبريل 2021 وهو ملف يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

شباك الصيرفة الإسلامية

28 أبريل 2021

المجلس الإسلامي الأعلى
عبد السلام الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وأسباب نشأتها وطبيعة عملها وذلك من خلال دراسة ميدانية في بنك الجزائر الخارجي وكالة عين تموشنت.

وقد خلصت نتائجها إلى ان فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية جاء من أجل تلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين من جهة، وتحقيق رضا الزبون من جهة أخرى، لكن نجاحها مرهون بتوفير البيئة القانونية الملائمة لطبيعة نشاطها وتسخير الموارد البشرية المؤهلة لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، الشبابيك الإسلامية، الصيرفة الإسلامية.

Abstarct :

This study aimed to identify the reality of islamic banking windows in traditional banks, the reasons for their emergence and the nature her work was done through a field study at the foreign bank on Algeria, Ain Temouchent Agency.

Its results concluded that opening islamic flows at the level of traditional banks came in order to meet the demands of economic customers on the one hand, and achieve customer satisfaction on the other hand, but its sucess depends in providing the appropriat legal environnent Activate it and harness qualified human resources to understand the nature of islamic banking.

Keywords : islamic banks, traditional banks, islamic windows, islamic banking.